مخرجات المؤتمر السنوي لحزب التحرير

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

المشكلة الإقتصادية وسياسة الاقتصاد في الإسلام

السبت 26 ذو القعدة 1443هـ الموافق لـ 25 جوان 2022م العدد 397 الثمن 1000مليم

حزب التحرير يعقد مؤتمره السنوي

تحت عنوان

« الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير »

مخرجات المؤتمر السنوي لحزب التحرير.. البيان الختامي

رؤية حزب التحرير للخروج من الأزمة الاقتصادية

عقد حزب التحرير ولاية تونس يوم السبت 26 من ذي القعدة 1443هـ الموافق 25/06/2022 م مؤتمرَ الخلافة السّنويّ الذي خصّصه هذه السّنة ليُقدّم البديل الاقتصاديّ الإسلاميّ، وشارك في المؤتمر مجموعة من السّياسيين والخبراء وأصحاب الفكر والرأي ليعرضوا (الرؤية الاقتصاديّة لحزب التحرير) التي تتنزّل ضمن مشروع حضاري متكامل أساسه العقيدة الإسلامية وفروعه أنظمة الإسلام في الدولة والمجتمع.

ولقد عرض المؤتمرون إلى الأزمة الماليّة والاقتصادية الحالية، أسبابها العامّة والخاصّة وآثارها على المجتمع والأفراد، وبحثوا عقم المعالجات المطروحة في الواقع الآن، وأنها لا تقارب حقيقة المشكلة ومستقبل على ضوء انهيار نظام الاقتصاد الرأسمالي. وقد خلص المؤتمرون للآتي:

1- حقيقة الأزمة: أسبابها العامّة والخاصّة:

الأزمة الاقتصاديّة في تونس ليست من قبيل الأزمات العابرة إنّما هي أزمة هيكليّة شملت جميع القطاعات الاقتصاديّة، وتمتدّ جذورها إلى الأزمة الاقتصاديّة العالميّة بسبب تبعيّة تونس للدّول الغربيّة، وسبب الأزمة العامّ هو بطلان المبدأ الرأسمالي وفساد عقيدته (فصل الدين عن الحياة)، وأنظمته للحياة، ومنها نظام الاقتصاد. ويظهر ذلك فيم يلي:

- تصوير المشكلة الاقتصادية بأنها الندرة النسبية للسلع والخدمات (الثروة)، وليس التوزيع العادل لهذه الثروة.

• اعتماد الاقتصاد الرأسمالي على الربا.

• فساد النّظام النّقدي العالمي الذي أقصى الذهب والفضة عن النقد، وجعل الدّولار أساس النقد العالمي.

• الحصر الخاطئ للملكيّات؛ الذي تفرّع إلى قطاع خاصّ (الملكية الخاصة) وقطاع عامّ (ملكية الدولة)، وحقيقتها ثلاثة أنواع: ملكية عامة وملكية دولة وملكية خاصة.

أمّا السّبب الخاصّ الذي عقّد المشكل الاقتصادي في تونس فهو تبعيّتها للغرب في كلّ شيء ومنها السياسات الاقتصاديّة التي يمليها المستعمرون حتّى تحوّلت سياسات الحكومة إلى نسخة منقولة عن بيانات صندوق النّقد الدّولي وتقاريره.

2- معالجات الحكومة و»خبرائها» للأزمة هي إعادة توليد للأزمة:

المعالجات التي تطرحها السّلطة في تونس وخبراءها، اتّخذت من الفكر الرأسمالي أساسا، فكانت هي الأزمة والمشكل. قالوا بأنّ المشكل في تونس هو خلق الثّروة، وخلق الثّروة يحتاج إلى تمويل واستثمار، ولمّا كانت البلاد مفلسة، فلا مناص من التّمويل الخارجي عن طريق صندوق النّقد الدّولي ومشتقّاته، ولا مناص من الاستثمار الخارجيّ وإدخال الشّركات الرأسماليّة الكبرى وتيسير استثمارها بإزالة القوانين التي تُعيق عملها وربحها.

لقد كانت حلول السلطة والأحزاب العلمانيّة والخبراء خرّيجي المدرسة الرأسماليّة، هي سبب أزمة تونس، فهي التي جعلتها في تبعيّة كاملة للدّول الاستعماريّة، وهي التي أبّدت أمراض الرأسماليّة المزمنة في بلادنا فهي التي فاقمت المديونيّة، وجعلت ثروات تونس منهوبة، وعطّلت النّموّ وأعاقت قطاعات حيويّة كالفلاحة، والصّناعة والتّجارة، وأبدلتنا قطاعات هامشيّة كالسّياحة، وهاته الحلول هي التي زادت من نسب البطالة والفقر، كما أنّ ارتباط الدّينار بالعملات الأجنبيّة، هو الذي جعل قيمته في انحدار حتّى يكاد يفقدها.

وأخطر ما في الأمر أنّ السّلطة وخبراءها يريدون ربط تونس بالغرب، وأصرّوا على استبعاد الإسلام وأحكامه فتجاهلوا تماماً نظاماً قاد البشرية قروناً طويلة، عاش الناس في ظله في بحبوحة العيش وفي أمن وطمأنينة، كانت قوافل الزكاة تجوب البلاد بحثاً عن فقير واحد ليأخذ الزكاة فلا تجده، في حين أن الفقر اليوم في تونس يكاد يشمل الجميع إلا قلّة من أصحاب المصالح.

3- الاقتصاد في الإسلام: رؤية أصيلة وأحكام عادلة هي وحدها التي تُخرجنا من الأزمة:

لقد حرص حزب التّحرير حرصا على إظهار عظمة أحكام الإسلام في معالجة الناحية المالية والاقتصادية حتى يتبيّن الناس أنّ الحلّ للخروج من ظلم الرأسمالية المتحكّمة وأنظمتها الفاسدة هو إعادة الإسلام إلى سدّة الحكم حتى نملك أمرنا ونعالج مشاكلنا الاقتصادية بناء على أحكام الإسلام الشرعيّة التفصيليّة التي تعيد إلينا سيادتنا على ثرواتنا وتمنع الفقر.

ودولة الخلافة حين تُطبّق أحكام الإسلام لن تشهد المشاكل الاقتصادية العصرية كالمديونية والبطالة والتضخم، ولن يكتنفها الفساد والاستغلال والطبقية، ولن يُكتنز فيها المال ويهرب. ولن تُفرض فيها الضرائب الظّالمة على رعيتها.

إنّ مؤتمرنا هذا دعوة صادقة يُوجّهها حزب التحرير إلى الأهل في تونس، حتّى يستشرفوا حياة جديدة آمنة مطمئنة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي تطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية، التي أظلّ زمانها، وذلك لعدالة الاقتصاد الإسلامي ودولته الذي يتجلى في الآتي:

- دولة الخلافة دولة رعاية لا دولة جباية، وتشمل هذه الرعاية المسلمين وغيرهم من رعايا الدولة.

- ضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع التّابعين للدّولة فردا فردا، وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية.

- تحريم الربا لأنّه ماحقٌ للمال

- في بيت مال المسلمين دائرة تتولى الإقراض دون ربا. تساعد في تمويل المشاريع الإنتاجيّة في القطاعات الحيويّة للاقتصاد، الفلاحة والصّناعة والتّجارة

- القطع الفوري لكلّ مظاهر التّبعيّة للغرب المستعمر.

- المديونيّة هي أبرز مظهر للتّبعيّة، فهي ديون ظالمة غايتها تأبيد استعمار تونس

- التوقّف الفوري عن دفع الدّيون الظّالمة إلى حين التّدقيق فيها، وإن بقي علينا شيء من ديون فندفع أصولها دون ربا.

- النقد في الإسلام ذهب وفضة وأوراق نائبة عنها.

- المناجم بأنواعها والنفط والغاز وصنوف الطاقة كلها ملكيات عامّة، ويوزع ريعها على أفراد الرعية عيناً وخدمات. ولا يجوز تمليكها لأفراد أو شركات. ولذلك يجب إلغاء كلّ عقود الامتيازات (نفط، غاز، فوسفاط، ملح...).

- التّوجّه المباشر إلى إحداث الثورة الصّناعيّة، بإيجاد الصّناعات الثّقيلة...

- تعطي الدولة من ملكيتها للفقراء دون الأغنياء منعاً لتداول الثروة بين الأغنياء.

- محاسبة الموظفين بشدة إذا استغلوا وظيفتهم اقتصادياً، وذلك منعاً للفساد.

خاتمة:

نخلص في ختام بياننا هذا عن المؤتمر الاقتصادي والذي بحث الأزمة الاقتصادية والماليّة في تونس، إلى أنّ الحلّ يكمن في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نقول عنه إنّه الأصيل الذي أبعد وليس البديل، باعتباره أحكاماً أنزلها ربّ العالمين، خالق البشر أجمعين، الذي يعلم ما يصلح مخلوقاته (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)

ولا يمكن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمعزل عن بقية أنظمة الإسلام التي تجمعها دولة الخلافة الراشدة؛ التي توفر عبر النظام الاقتصادي الإسلامي للناس كل الناس حياة اقتصادية آمنة عادلة خالية من المشاكل والأزمات.

ولقد صاغ حزب التحرير النظام الاقتصادي في دولة الخلافة القادمة على أساس الإسلام، ونظامه القادم سينعكس على كافة مناطق العالم في زمن ذابت فيه الحدود والفواصل التي كانت تقيّد تفاعلات المجتمعات والكيانات في الزمن الماضي.

الأستاذ خبيب كرباكة،
رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ولاية تونس

مؤتمر الخلافة السنوي – تونس

الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير

1443هـ – 2022م

مؤتمر الخلافة: الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير

عقد حزب التحرير ولاية تونس مؤتمرَ الخلافة السنوي، تحت عنوان «الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير»، وشارك فيه ثلة من أهل الفكر والرأي والخبراء من بلدان مختلفة، المؤتمر قدّم من خلاله المحاضرون حلولاً جذرية لمواجهة الأزمة الإقتصادية التي تهدد قوت الناس وكيان الدولة، وأكدوا من خلاله أن دولة الخلافة التي يعمل حزب التحرير لإيجادها هي دولة رعاية تُؤمِّن لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتُوفِّر الحاجات الأساسية للأفراد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعية من صحة وأمن وتعليم، وهي على النقيض تماما من دولة الجباية، المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن الدولة التي جعلت معظم الناس في تونس يعانون الفقر والمرض والبطالة وسوء الرعاية.

انعقد المؤتمر يوم السبت 25 جوان 2022 الموافق لشهر ذي القعدة 1443 هجري بمقر الندوات، بتونس العاصمة. وتم بث فعالياته مباشرة على قناة الواقية وعلى صفحة الحزب على الفايسبوك، وكانت محاوره على التوالي:

- كلمة حول الأسباب العامة والخاصة للأزمة الإقتصادية في تونس (الأستاذ الجامعي الأسعد بن رمضان)
- كلمة حول تداعيات الأزمة الإقتصادية على المرأة في تونس (الأستاذة حنان الخميري)
- المشكلة الإقتصادية وسياسة الاقتصاد في الإسلام وكيف عالج الاسلام الفقر. (الأستاذ أحمد القصص)
- التنمية الإقتصادية: تنمية البلاد صناعيا، وتفعيل السياسة الزراعية في الإسلام، وتنشيط التجارة. (الأستاذ طارق رافع)
- الميزانية وتمويل المشاريع الإنتاجية التي تقوم على الكفاية الصناعية والزراعية (الدكتور محمد الملكاوي)
- معالجة الإسلام للبطالة. (الأستاذ سعيد خشارم)
- معالجة المديونية واستئصال الفساد المالي من الدولة (الأستاذ محمد علي بن سالم).
- نظرة الإسلام للنقد ومعالجة معضلة تدهور قيمة العملة (الأستاذ أحمد تتار).
- كلمة الختام (الأستاذ خبيب كرباكة، رئيس المكتب الإعلامي)

الدكتور الاسعد بن رمضان

مؤتمر الخلافة السنوي – تونس

الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير

1443هـ – 2022م

الأسباب العامّة والخاصة للأزمة الاقتصادية في تونس

طبيعة الأزمة الاقتصاديّة في تونس

قبل الحديث عن أسباب الأزمة الاقتصادية لابد من تسليط الضوء على واقعها لتحديدها بدقة وتمييزها عن غيرها. ولا بُدَّ من التمييز بين أسباب الأزمة وأعراضها لتنزيل الدواء على أسّ الداء.

الأزمة الاقتصاديّة التي تعصف بالبلاد تتميز بخاصّتين رئيستين: الشمولية والامتداد.

الشّموليّة:

يشمل الاقتصاد ميادين كثيرة منها الفلاحة والصّناعة والتّجارة واليد العاملة والخدمات العموميّة والقطاع المالي... وقد عمّت الأزمة جميعها دون استثناء:

فالقطاع الإنتاجي لا يسيطر على حلقات التزوّد لأنّنا نستورد أكثر من 70٪ من المواد الأولية. مما يضعف قدرته التنافسيّة ويخفّض الصادرات. ومما يعمق أزمة القطاع الإنتاجي ضعف الاستثمار الخاصّ

القطاع الفلاحي صادراته في انخفاض مستمرّ حتّى وصلت مستويات غير مسبوقة.

الثروات الطبيعية، تسيطر عليها الشّركات الأجنبيّة، وتعطّلت مناجم الفسفاط.

الخدمات العمومية: تشهد البلاد تدهورا في قطاع الصحة العمومية والتعليم العمومي مما عمّق من تدهور معيشة الناس نتيجة لجوء الغالبية الى التعليم الخاص والمصحات الخاصة. ومع ارتفاع نسب الفقر والبطالة (حيث تتراوح نسب الفقر بين 14٪الى٪ 21 ووصلت نسبة البطالة الى أعلى مستوياتها منذ 2011 حيث تصل الى 21٪ من الفئات الناشطة وتفوق 42٪ في صفوف الشباب وخاصة حاملي الشهائد العليا حيث بلغ عدد الدكاترة المعطلين عن العمل 5000 دكتورا مما يعمق من تدهور الأوضاع الاجتماعية بالبلاد.

والصّناديق الاجتماعيّة صارت تقترض من البنوك لتمويل مصاريف التقاعد مع عجزها على تحمل مصاريف الخدمات الصحية.

أما القطاع البنكي رغم أنّه يعتبر القطاع المترف بالنسبة إلى باقي القطاعات لكنّه يعاني من أزمة سيولة بسبب ارتفاع عدد البنوك نسبة إلى عدد السكان مع انخفاض نسبة الادّخار.

وهكذا أصيبت كلّ جوانب الاقتصاد في تونس بالشلل أو تكاد.

الامتداد:

الأزمة الاقتصادية في تونس لا تنفصل عن الأزمة العالميّة التي سميت بـ "تسونامي القرن" لأنّها تعصف بجميع الاقتصادات نتيجة العولمة وعمليّات دمج الاقتصادات المحليّة بالاقتصاد الدولي الذي يعمّه الانكماش.

(طبيعة الأزمة: ظرفيّة عابرة أم هيكليّة؟)

الرّأسماليّة كنظام اقتصادي، نظام غير مستقرّ بطبيعته، ويمرّ بأزمات دوريّة تتفاوت في حدّتها لكنّها جزء من طبيعة النّظام، وتكون عادة بسبب السياسات الاقتصاديّة الظّرفيّة التي تنظّم الاقتصاد على المدى القصير حيث يتعرّض في

العادة اقتصاد السوق إلى تقلبات حادّة لكنّها قصيرة الأجل نسبيا في الأسعار والتوظيف. ويمكن أن تحدث آثار سلبيّة طويلة الأجل لكنّها محدودة، البطالة والتضخّم.

ولمّا كانت الرّأسماليّة بطبيعتها غير مستقرة وميّالة إلى الابتعاد عن التوازن كان لا بدّ من تدخّل الدّولة عن طريق سياسات ظرفيّة معاكسة للتقلّبات الدوريّة، فتتدخّل الدولة مثلا لإحياء النشاط في فترة الركود لتعزيز التوظيف أو إبطائِه فِي فترة التوسع القوي لاحتواء أيّ تضخم مفرط.

ولضمان استقرار الاقتصاد الكلي تتوسّل الدّولة في تدخّلها بوسيلتين: السياسة الماليّة والسياسة النقديّة، تستخدم الأولى بشكل أساسي ميزانية الدولة (الإيرادات والنفقات)، وتستهدف الثانية إدارة كميّة أموال البنك المركزيّ المتداولة.

أمّا إذا كانت الأزمة هيكليّة بسبب السياسات الاقتصاديّة طويلة الأجل فإنّ الأزمة أعمق لأنّها طالت هيكل النّظام نفسه، بما يعني أنّ النّظام نفسه هو المأزوم.

والأزمة اليوم في تونس أزمة هيكليّة لذلك لا يمكن بأيّ حال من الأحوال معالجتها بالسياسات الماليّة والسياسات النقدية.

في التّمييز بين الأسباب والأعراض:

الأعراض:

أما بالنسبة للتمييز بين الأسباب والأعراض فإنّ الأعراض هي الحالة التي تظهر عليها الأزمة للعيان. مثل السيارة التي بها عطبا بالمحرك، يسبب انخفاضا متواصلا في السرعة. فلا يقال إن العطب في السرعة بل حقيقة العطب بالمحرّك لكنّه يظهر في انخفاض السرعة المتواصل. لذلك لا يقال إن الأزمة هي أزمة سرعة تقتضي تعديلا معينا أو أنّ السائق مثلا غير قادر على الحفاظ على السرعة المطلوبة ولابد من تغييره، بل الأسلم النّظر في حالة المحرّك وتفقد العجلات وحالة الطّريق ثمّ مراجعة قدرات السّائق وتغييره إن لزم الأمر.

انحصر النّقاش اليوم في غلاء للأسعار وشحّ موارد الميزانيّة وتدهور القدرة الشرائية وندرة السّلع الغذائية وزيادة نسب الفائدة، وهي كلّها أعراض للأزمة وعلى معالجتها وإهمال الأسباب الحقيقيّة للأزمة.

فمثلا ارتفاع أسعار السلع والخدمات الظاهر في الأسواق ليس هو السبب في تدهْور القدرة الشرائية. وليس التهريب هو سبب ارتفاع الأسعار، إنْ هما إلّا عرضين لنظام العملة الورقيّة الإلزاميّة دون غطاء. فالانخفاض المتواصل لقيمة العملة وقدرتها الشرائية نتيجة العمليات المتواصلة لزيادة الكتلة النقدية هي التي سبّبت ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائيّة.

عجز الميزانية وشح الموارد المالية الداخليّة ليسا سببين للمديونية بل هما في الحقيقة من أعراض تخلّي الدولة عن ثرواتها الطبيعية لصالح الشركات الخاصّة الأجنبية.

وبعد إدراك حقيقة الأزمة وفصل الأسباب عن الأعراض نبحث في أسباب الأزمة الاقتصادية.

أسباب الأزمة: العامّة والخاصّة:

لكلّ أزمة اقتصاديّة أسباب عامّة وأخرى خاصّة.

الأسباب العامّة:

وهي الأسباب الجذريّة الكامنة في النّظام الرّأسمالي نفسه الذي يحمل في أحشائه بذور الأزمات.

ومن المناسب أن نذكر شيئا من هذه الأسس ذات الصّلة بالأزمة الاقتصادية في تونس.

فصل الدّين عن الحياة:

ينبثق النظام الاقتصادي الرأسمالي، من عقيدة فصل الدين عن الحياة، التي جعلت للنّاس يعيشون على قواعد ومفاهيم تجعل الواقع مصدرا للتفكير والأكثرية لتقرير الصواب والحلّ الوسط لحلّ المشكلات والدّفعية مقياسا للأعمال. فما كان لأحدهم نافعا وفق نظرته يعدّ عنده مادة اقتصادية يبذل الوسع في الحصول عليها حتى لو ألحقت ضررا بالآخرين وهذا ما يظهر في أسباب الأزمة التي تضرب بالاقتصاد في تونس.

الخطأ في تحديد المشكلة الاقتصاديّة النّدرة النّسبيّة:

المشكلة الاقتصاديّة عند الرأسماليين تكمن في الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة إلى الحاجات، فانصبّ الاهتمام على الإنتاج دون التوزيع، وتُرك لجهاز الثّمن توزيع السلع والخدمات. فالرأسمالية تقر أن حصول الناس مثلا على الرغيف تكون بإنتاج عدد الأرغفة التي تكفي لسدّ حاجات مجموع النّاس، فإذا كان عدد السكان مثلا نصف مليون ويحتاج الواحد الى ثلاثة أرغفة في اليوم، فانهم يركزون على إنتاج مليون ونصف من الأرغفة، ولا يهمهم بعد ذلك أن تذهب معظم الأرغفة الى بعض السكان، ويبقى العاجزون دون رغيف، ممّا ينتج التفاوت الاجتماعي ويعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. ولتعديل التوزيع تتدخّل الدّولة لتقليص نسبة من أقصاهم جهاز الثمن وحرمهم، فأوجدوا منظومة الدّعم، لكنّ منظومة الدعم فشلت وعمّقت من عجز الميزانية فأصبحوا يتحدثون عن ترشيد الدعم أو الغائه.

حريّة التملّك:

يطلق المبدأ الرأسمالي للأفراد أن يملكوا ما يشاؤون وبالكيفيّة التي يشاؤون، وليس للدّولة من دور إلا حماية هذه الحريّة. فانتشرت أساليب الاحتكار والمضاربات والأسواق الوهمية. وكان من الطّبيعي أن يهيمن الأقوياء وهم دائما قلّة على سائر أفراد المجتمع. وظهر النّظام المصرفي الرّبوي والأسواق الماليّة والبورصات والشركات المساهمة والأسهم والسندات والأوراق المالية.

نكتفي بهذه الأسباب العامة للأزمة وهي المنبثقة عن أسس المبدأ الرأسمالي في عقيدته ونظامه للانتقال الى الأسباب الخاصة لهذه الأزمة.

الأسباب الخاصّة:

وهي التي تختص باقتصاد تونس مهدت الطريق لحدوث الأزمة بشكل غير مباشر وهي أربعة: ربط اقتصاد تونس بالدول الرأسمالية، العجز التجاري، والمديونية، وضعف جهاز الإنتاج.

ومنها أسباب خاصة مباشرة لنشوء الأزمة الحاليّة وهذه يمكن حصرها في مشكلات أربعة أيضا: عجز الشركات والمؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة، وتدهور قيمة الدينار، وعجز الحكومات على تفعيل التعديلات والإصلاحات اللازمة.

أسباب غير مباشرة:

ارتباط الاقتصاد بالدول الرأسماليّة:

منذ الاستعمار ارتبط الاقتصاد التّونسي بالخارج وتعمّق أكثر مع اتفاقيّة التّبادل الحرّ مع الاتحاد الأوروبي في 1995، هذه التبعيّة فكّكت قطاعات الاقتصاد وجعلتها غير مندمجة ولا متجانسة، وبرزت أنشطة متطوّرة تقنيّا مرتبطة بالاقتصاد المعولم وأنشطة أخرى مستثنية مهمشة.

فالإنتاج الفلاحي يعتمد على التصدير (زيت وتمور وقوارص وغيرها) ويهمل حاجيات الناس الغذائية.

كما اعتمد الاقتصاد على صادرات الفسفاط والسياحة وبعض الصناعات المعملية من نسيج ومواد غذائية وأهمل الإنتاج الصناعي الضامن لحاجيات الناس وهيبة الاقتصاد والبلاد.

ومن مظاهر هذا الارتباط اعتبار الدولار الأمريكي هو احتياطي البنك المركزي التونسي الداعم للدينار الذي يدور مع الدولار ارتفاعاً وهبوطاً، وأصبح الاقتصاد التونسي من توابع الاقتصاد الأمريكي الدولي.

ومن أبرز مظاهر التبعيّة: أنّه لمّا رفعت أمريكا (بعد جائحة كورونا) نسبة الفائدة على القروض، رفع البنك المركزي التونسي مستوى الفائدة المديرية. ليرتفع مستوى الرّبا التي توظّفها البنوك على القروض. وهكذا وتبعا لارتباط الاقتصاد التونسي بالدول الرأسمالية تجد شريحة من الناس في تونس وبشكل مفاجئ أن الفائدة الربوية قد ارتفعت على قروضهم السابقة في البنوك التجارية وأن أقساطهم الربوية التي يجب تسديدها قد ارتفعت.

ومن أبرز مظاهر ارتباط الاقتصاد التّونسيّ بالمستعمر:

السياسة الاقتصاديّة من وضع الأجانب، فالإصلاحات التي تنوي الحكومة القيام بها هي امتداد لبرنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه صندوق النّقد على تونس منذ سنة 1986، يظهر هذا في كلّ تصريحات المسؤولين من ذلك مثلا ما كشفته وزيرة المالية التونسية خلال ندوة صحفية عقدتها رئاسة الحكومة في الأيّام الأخيرة أنّ الحكومة تتجه لمراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية لإعادة ضبط التوظيف وفاتورة الأجور في القطاع العام وكذلك دعم المحروقات وبعض المواد الأساسية، ضمن رزمة إصلاحات اقتصادية أعلنتها الدولة. ومعلوم للجميع أنّ هاته الكلمات هي نفسها إملاءات الصّندوق وهي نفسها ما

أنّ هاته الكلمات هي نفسها إملاءات الصّندوق وهي نفسها ما أعلنه مطلع العام الجاري ممثل صندوق النقد الدولي في تونس، جيروم فاشيه، حيث يقول: "إنّ على تونس الساعية للحصول على مصادر تمويل دولية، القيام بإصلاحات عميقة جدا، لا سيما خفض حجم قطاع الوظيفة العامة، الذي يعد من أعلى المستويات في العالم".

هذه السياسات عجز عن تنفيذها بورقيبة فأطيح به وجيء ببن علي الذي بدأ التنفيذ وتقدّم فيه شوطا كبيرا، ثمّ جاءت الثّورة فأسقطته وواصلت الحكومات محاولة تنفيذه لكنّ المشكلة التي اعترضتهم أنّ الشعب في تونس أعلن رفضه لهذه السياسات ولم يقبلها، وبذلك استفحلت الأزمة، فلم تعد قاصرة على الأزمة الاقتصاديّة بل تحوّلت إلى أزمة مجتمع حيث يحاول من في السّلطة (أيّا كان لونه، يميني أو يساري، أو قومي، وأيّا كان زمانه قبل 25/07، أو بعد 25/07) تطبيق تعليمات الصّندوق وسياساته، ولا فرق بينهم في السّياسات الاقتصاديّة خاصّة لأنّهم يعتقدون أنّ تونس جزء من العالم الغربي وعليها السير معه فيما يُمليه، ولا مشكلة عندهم إلا في موافقة الشّعب وسكوته.

يقول وزير الإصلاحات الكبرى السابق توفيق الراجحي، في تصريح لـ"الترا تونس"، أن "البنك المركزي التونسي طالب بدوره بإصلاحات في علاقة بمتابعة البنوك واستقرار النظام البنكي وسعر الصرف والتحكم في التضخم، من أجل أن تكون الدولة قادرة على أن تفي بالتزاماتها محليًا ودوليًا".

وهذه "الإصلاحات المطلوبة في المالية العمومية تستوجب اتخاذ قرارات، يقع حولها إجماع وطني، لا قرارات حكومية فقط، كي لا يقع تجييش الجانب والشارع الاجتماعي، لأن توجيه الدعم لبعض مستحقيه سيثير بعض النعرات". نعم يريدون إجماعا حولها أي يريدون من الشعب أن يصمت وينتظر " إصلاحاتهم" والمشكلة: "أن الإصلاحات تحتاج استمرارية وجرأة في القيام بها، وتوافقًا سياسيًا وحوارًا وطنيًا حول ذلك، الأمر غير الموجود في تونس"، مؤكدًا: "كنا قد واجهنا سابقًا تصديًا كبيرًا من الأطراف الاجتماعية والسياسية للإصلاحات اللازمة في المالية العمومية، في إطار التجاذبات السياسية والابتزاز السياسي".

ونشير هنا الى أن ملف الإصلاحات وعجز الحكومات المتتالية على تنفيذها أفقدها إمكانيات التدخل والتعديل والتحكم في الأسباب المباشرة للأزمة الاقتصادية مما زاد في تعميقها.

هذا الارتباط جعل من الاقتصاد التونسي هشّا ضعيفا تتقاذفه الأزمات العالميّة المتتالية إلى أن ألقت به أزمة 2008 في مستنقع عميق عمقته المطلبيّة بعد الثورة، وأجهزت عليه أزمة كوفيد 19 وحرب أوكرانيا التي عمقت العجز في الميزان التجاري الذي اتسع بنسبة 67٪ إلى 9.92 مليارات دينار (3.25 مليارات دولار) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، مقابل عجز قدره 5.94 مليارات دينار الفترة ذاتها من عام 2021، وأنهكته المديونية التي بلغت موفى مارس الجاري 105.7 مليار دينار (35.2 مليار دولار) مشكّلاً ما نسبته 82.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ساعد على تجريد الاقتصاد التونسي من الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي، وزاد المؤسسات الاقتصادية رهقاً.

والخلاصة أنّ جذور الأزمة الاقتصاديّة في تونس يعود بشكل عامّ إلى النظام الرّأسمالي المطبّق، وبشكل خاصّ إلى التبعيّة المطلقة.

مؤتمر الخلافة السنوي – تونس

الرؤية الاقتصادية لحزب التحرير

نظرة الاسلام للنقد ومعالجة معضلة تدهور

الأستاذ أحمد تتار

النقود هي أداة مقياس منفعة السلعة والجهد في عملية الإنتاج والاستهلاك، وعرفت النقود بأنها المقياس الذي تقاس به قيمة السلع والجهود بين المنتجين والمستهلكين. وقد كانت النقود سابقا ذهبا وفضة خلال مِئات السنين، ثم ظهرت الأوراق النقدية، وأصبح النقد وسيلة من وسائل الاستعمار الاقتصادي والمالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت نظام النقد إلى أنظمة أخرى، لا تستند إلى الذهب والفضة، مما جعل النظام المالي متغيراً وغير ثابت، وغير مستقر، فتسبب النظام الرأسمالي في أزمات اقتصادية عالمية. فمنذ عام 1971 أعلنت أمريكا أُحادياً وقف العمل بنظام الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز، وأصبحت الأوراق النقدية بدون غطاء ذهبي، حيث ألغيت قابلية تحويل الدولار إلى الذهب وبات الدولار الأساس النقدي في العالم، وأداة التحكم في السوق المالية الدولية، والهيمنة عليها.

وأصبحت الأوراق النقدية إلزامية، تفرضها الدولة على الناس قانوناً للتبادل وتستمد قيمتها من ضمان الدولة لها بما تملكه من قوة اقتصادية، فترتفع وتنخفض بحسب اقتصاديات الدول وسياساتها وإجراءاتها المتبعة في ذلك كإدارة ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها ومخزونها من العملة الصعبة وبالذات من الدولار الأمريكي.

والدينار التونسي لم يخرج عن هذه القاعدة، حيث يعتمد سعره بالأساس على سوق الصرف، والمناخ الاقتصادي، والميزان التجاري ومدى توفر مداخيل هامة و قارة من العملات الأجنبية المتأتية من عائدات الصادرات والثروات الطبيعية والسياحة وتحويلات المواطنين بالخارج والقروض المتحصل عليها من الدول الأجنبية والمؤسسات المالية العالمية.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة واختلال الميزان التجاري وغياب سياسة نقدية صحيحة، واتباع حكومات ما قبل الثورة وما بعدها على سياسة الاقتراض لتعبئة النقص في ميزانية الدولة شهد الدينار التونسي رحلة انزلاق مقابل الدولار واليورو، حيث تراجع الدينار التونسي أمام الدولار بنسبة 119٪ خلال السنوات التي أعقبت الثورة، ففي بداية 2011 بلغ سعر الدولار أمام الدينار التونسي 1.42 دينار، ثم ارتفع تدريجياً حتى بلغ اليوم 3.11 دينار. ويعزى تراجع الدينار بشكل أساسي إلى ضغوط مارسها صندوق النقد الدولي مقابل قروض تحصلت عليها تونس خاصة ما يسمى بالقرض الائتماني الذي يقدر ب 2.9 مليار دينار، تحصلت عليه تونس في شكل أقساط بين 2016 و2019، حيث ضغط الصندوق على الحكومة لتخفيض قيمة الدينار وفرض على البنك المركزي التونسي عدم التدخل لتعديل الدينار حتى يأخذ حجمه النقدي الحقيقي بحسب "روتر بيورن" رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس، ففقد الدينار في تلك الفترة نصف قيمته تقريبا، مما ألهب أسعار السلع محليا، ولم تستفد تونس من تخفيض قيمة العملة في منافسة الصادرات التونسية للبضائع الأخرى في الأسواق العالمية، بسبب قلة هذه الصادرات، وكلّ ما في الأمر أن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى بيع طاقات وثروات البلاد بسعر زهيد. هذا بالإضافة إلى تدخلات البنك المركزي أكثر من مرة بضخ أوراق نقدية دون زيادة في الثروة من أجل معالجة جزء من العجز في ميزان المدفوعات وأجور الموظفين. وبسبب الحرب في أوكرانيا زاد العجز في الميزان التجاري، ما ينذر بزيادة التّضخّم وبانهيارات أخرى منتظرة بدأ محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي يهيّئ الرأي العام لها، في كلمته يوم الأربعاء 15 جوان 2022.

فكيف عالج الإسلام الناحية المالية والنقدية بما يقضي على التضخم النقدي ويمنع الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا من استخدام النقد سلاحا لاستعمار الشعوب واستعبادها؟

لم يترك الإسلام النّظام المالي دون تحديد، فربط النّقد بوحدة معينة هي الذهب والفضة، فقد أقرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي كما كان يفعل العرب في مكة المكرمة، كما أقر مقدار وزن الدينار الذهبي الذي تداوله تجار قريش في معاملاتهم في مكة وأصبح المقياس النقدي للتبادل التجاري كما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر: «المكيال مكيال

المدينة، والوزن وزن أهل مكة». ومن مراجعة الموازين النقدية في الاسلام، ومقارنتها بأوزان اليوم، فان الدينار يساوي (4.25) غرام ذهبا، والدرهم (2.975) غرام فضة.

أما الأدلة الشرعية على اعتبار الإسلام الذهب والفضة عملة للتبادل النقدي فواضح بالأدلة التالية:

إن الإسلام حينما نهى عن كنز المال، خصّ الذهب والفضة بالنهي، مع أن المال هو كل ما يتمول به، فالأرض والماشية والحبوب مال كالذهب والفضة. فتحريم كنز الذهب والفضة يرجع إلى كونهما أساسا العملة النقدية في الدولة الإسلامية.

ربط الإسلام الذهب والفضة بأحكام شرعية ثابتة لا تتغير كالدية مثلا.

عيّن رسول الله صلّى الله عليه وسلم الذهب والفضة نقداً في المعاملات كالبيع والمهر وغيرها.

عندما فُرضت زكاة النقد، حدد الإسلام الحد الأدنى من الذهب والفضة.

أحكام الصرف التي جاءت في معاملات النقد، إنما جاءت بالذهب والفضة وحدهما.

أما الخطوات العملية التي يجب أن تقوم بها الدولة لتحويل النظام النقدي إلى نظام يقوم على أساس الذهب والفضة فهي كالاتي:

فك ارتباط البلاد بالمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حتى لا يكون لهما تأثير على سياسة البلاد النقدية.

اتخاذ النظام النقدي المعدني من ذهب وفضة عملة للبلاد، وهو ما يقضي على التضخم لأن الدولة لا تستطيع سكّ النقد الا حسب كمية المعدن الموجود، وهو محدود بخلاف الأوراق النقدية حيث تقوم الدولة بطباعة أي كمية شاءت لسرقة جهود الناس و ثرواتهم.

تقوم الدولة بحصر جميع المبالغ المالية الموجودة من العملات المحلية سواء الموجودة في أيدي الناس أو في البنوك وذلك من خلال سجلات البنك المركزي عن كمية الأوراق النقدية التي كانت موضوعة في التداول الفعلي في المعاملات المالية والحياة الاقتصادية.

تجري الدّولة عمليّة حصر الذهب والفضة بشكل دقيق؛ لما هو موجود في خزينة الدولة وما يمكن الحصول عليه في فترة قصيرة، وذلك كمقدمة لعملية صك وطباعة النقود الشرعيّة، وفي هذه المرحلة تحشد الدولة كل طاقاتها من أجل الحصول على الذهب والفضة سواء عن طريق الاستخراج أو الاستيراد من الخارج مثل جنوب أفريقيا والبيرو التي لديها مناجمِ ذهب وفيرة تزيد عن حاجتها، وتحثّ الناس على التبرع قدر المستطاع، كما تحثّ الناس على إقراض الدولة من مسكوكاتهم ومدخراتهم من الذهب والفضة، أو من العملات الأجنبية، مقابل عقارات أو أراضٍ من أملاك الدولة أو سندات تحفظ حقهم لحين توفر الذهب والفضة، وذلك لتتمكن الدولة من جمع أكبر قدر من الغطاء النقدي من الذهب والفضة. وتقوم أيضاً بعملية إحصاء لمقدّرات الدولة من السلع التي يمكن مبادلتها بعملات محلية أو عالمية أو مسكوكات أو مصاغ ذهبي وفضي.

بعد عمليّة الإحصاء والتّسجيل، تحدّد الدّولة القيمة التّباديليّة للدينار مقابل الذهب والفضّة حسب ما يحدّده سعر السوق. ثم الشّروع فورا في سكّ نقد الدولة باعتماد الذهب والفضة حسب أحكام الشرع الذي وضع أوزانا للدينار الذهبي والدرهم الفضي، ولتسهيل المعاملات اليومية يمكن أن يقسم الدينار الذهبي إلى 100 أو 1000 وحدة أو غيرها. فالدينار الذي يقابل 4.25 غرام ذهب يمكن أن يقابله أجزاء كثيرة. والذي يحدد عدد هذه الأجزاء هو القوة الشرائية للدينار والتي تعتمد بدورها على إنتاجيّة الدولة، ما يحتم على الدولة أن ترفع قدرتها الإنتاجية إلى أقصى حد.

تسمح الدولة باستمرار العمل بالعملة الحالية لفترة محددة (شهرا مثلا) إلى حين تمكنها من جمع النقد الحالي في مصرف الدولة ومبادلته بالعملة الجديدة. كما تُصدر في الوقت نفسه أوراقاً نقدية غير قابلة للتزوير تمثل سندات نقود لها غطاء من الذهب والفضة، قابلة للاستبدال في المستقبل وتعطي الدولة لأصحاب الأموال الضخمة (بعد التأكد من مصدرها خشية التزوير) سندات بقيمة أموالهم إلى حين عملية مباشرة استبدال العُملة الرسمية وهي الذهب والفضة بها.

لن تكون هناك مشكلة في الغطاء الذهبي، فبالإضافة إلى الذهب الموجود في البنك المركزي، فإن كمية الذهب الموجودة عند الناس ستتحول بشكل آلي إلى نقود بمجرد اتخاذ الدولة المعدن الأصفر عملة لها. كما أن للدّولة أن تشترط على كل من يريد شراء منتجاتها الزراعية أو ثرواتها الطبيعية أن يدفع بالذهب كما فعلت الولايات المتحدة

الأمريكية مع دول العالم أثناء الحرب العالمية الثانية. كما يمكن للدولة استخدام العملة الصعبة المتوفرة لديها لشراء الذهب أو ما يلزمنا من أشياء تحتاجها البلاد احتياج ضرورة.

أما بالنسبة إلى العملات الأخرى، فالدولة تحدد سعر صرفها بناء على سعر الذهب في الأسواق العالمية. فلو كان سعر غرام الذهب 60 دولارا مثلا، فتكون قيمة الدينار الذهبي حوالي 255 دولارا. ومع ذلك فإن الدولة في سياستها التجارية الخارجية ستعتمد على تبادل السلع والخدمات بدلا من شرائها. فمثلا تزود اليابان بالغاز أو النفط مقابل تكنولوجيا الطاقة الشمسية مثلا. وبالتالي فإن سياسة الدولة تقوم على الحفاظ على ثروتها من الذهب وعدم تسربه للخارج.

الضغط على الإيرادات بتوفير الاكتفاء الذّاتي في القضايا الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم و والطاقة والسلاح، فعوض أن ندفع بالعملة الصعبة لشركة أجنبية ما تنتجه أرضنا من الطاقة، نستخرج بأنفسنا ثرواتنا و نقوم بتثمينها، و عوض أن نستورد القمح و نصدر القوارص و العنب، نوفر لأنفسنا الاكتفاء الذاتي في الزراعة الاستراتيجية كالقمح، و أرض الخضراء قادرة أن تغنينا كما أغنت روما في الزمن الغابر.

إنّ هذه الخطوات هي أوّل الإجراءات الماليّة التي ستتخذها دولة الخلافة فور قيامها والتي ستجعل من عملة دولة الخلافة بمجرد صدورها عملة صعبة تنافس الدولار الأمريكي والفرنك السويسري، بل ستجعل من عملة دولة الخلافة مقياسا لكل العملات، وذلك للثقة التي يتمتع بها المعدن الأصفر عند شعوب العالم، وهو ما يبين لنا مقدار عظمة الاسلام وروعته في نظرته الى النقود وجعله الذهب والفضة فقط اساس للعملة عند المسلمين بما يحققه هذا النظام النقدي من استقرار ورخاء عام في الشؤون الاقتصادية للرعية ويحميها من تحكم الأجنبي الخبيث في مقدّارتها كمَا هو عليه الحال حتى الان.

الأستاذ أحمد القصص

مؤتمر الخلافة السنوي - تونس
الرؤية الاقتصادية لحزب التحرير
1443هـ - 2022م

المشكلة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ومكافحة الفقر

إنّ النظام الاقتصادي من حيث هو تشريع للإنسان إنّما وظيفته كما سائر التشريعات أن يعالج المشكلة الإنسانية. والمشكلة هنا هي المشكلة الاقتصادية، أي قضيّة تداول الثروة بين الناس، سواء أكانت هذه الثروة أموالًا عينية -وهي ما يسمّى في التعبير المعاصر بالسلع- أم كانت جهودًا ذات منافع، وهي ما يسمّى بالتعبير المعاصر بالخدمات.

من هنا كان حجر الزاوية في التشريع الاقتصادي تحديد المشكلة الاقتصادية، أي: ما القضيّة التي ينبغي للنظام الاقتصادي أن يعالجها؟

وهذه المشكلة التي ينبغي أن يعالجها النظام الاقتصادي يفترض أن تكون مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان، ومشكلة الجماعة البشرية من حيث هي جماعة بشرية. فإذا عالج التشريع هذه المشكلة يكون قد أعطى علاجًا للإنسان من حيث هو إنسان، وللجماعة البشرية من حيث هي جماعة بشرية، لا لمشكلة عارضة هنا أو هناك، فيكون هذا النظام صالحا للإنسان والجماعة البشرية في كلّ مكان وزمان.

وإنّ آفّة التشريعات الوضعية -ومنها أنظمة الاقتصاد- أنّها لا تعالج المشكلة الإنسانية، وإنّما توضع لمعالجة مشكلات عرضية ألمّت بمجتمع من المجتمعات له ظروفه الحضارية والتاريخية. فالنظام الرأسمالي مثلًا نشأ في ظروفِ تداعي النظام الإقطاعي الذي عرفته المجتمعات الغربية قرونًا في العصور الوسطى. والأنظمة الاشتراكية بدورها وبشتّى أشكالها نشأت ردّ فعل على الأزمات التي ولّدها النظام الرأسمالي في البلاد التي طُبّق فيها، وفرارًا من الظلم الذي أنتجته حين ركّزت الثروةَ في أيدي فئة قليلة من حيتان المال، مقابل الغالبية التي عانت الفقر والحرمان. فكان تصوّر المشكلة الاقتصادية المتأثر بالواقع الخاصّ الذي عاشه المنظّرون الاقتصاديون هو حجر الزاوية الذي أُسّست عليه التشريعات الاقتصادية بشتّى أشكالها.

ونحن معنيّون في واقعنا الحاضر بنقد تصوّر النظام الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، فهذا التصوّر هو الذي أنتج النظام الرأسمالي. فقد صوّر المشرّع الرأسمالي المشكلة الاقتصادية بأنّها «الندرة النسبية للسلع والخدمات». فالإنسان في نظر الرأسمالية وتصوّرها لمعنى الحياة تزداد رغبته باستمرار واطّراد بالسلع والخدمات ولا تتوقّف عند حدّ، بينما تقف محدودية السلع والخدمات حجر عثرة أمام هذه الرغبات، ما يحدّ من إمكانية إشباعه رغباته، وبالتالي من سعادته وفق تصوير الحضارة الغربية للسعادة. وعليه كانت مهمّة التشريع الاقتصادي أن تضع الأنظمة الكفيلة بزيادة هذه الثروة باستمرار واطّراد لتمكين الإنسان من إشباع أكبر قدر من رغباته من خلال الحصول عليها. ما يعني أنّ المشرّع الرأسمالي لم يفرّق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد. وهذا ما يفسّر طغيان مصطلحات النموّ والتنمية وارتفاع الدخل القومي وما شاكلها في الاقتصاد المعاصر الذي يهيمن عليه الفكر الرأسمالي. أمّا كيفية توزيع الثروة على أفراد المجتمع، بحيث تُشبَع الحاجات الأساسية لكلّ فرد، فإنّ المشرّع الرأسمالي يرى أنّها ليست وظيفة النظام الاقتصادي، وإنّما هي في نظره متروكة للتنافس الحرّ وقاعدة العرض والطلب، فمن رغب بالسلعة أو الخدمة وجب عليه أن يبذل من الجهد ما يمكّنه من الحصول على ثمن السلعة أو الخدمة ليحصل عليها. فكانت نتيجة هذا النظام الرأسمالي الناشئ من هذا التصوّر للمشكلة الاقتصادية أنّ الثروة القومية ازدادت ازديادًا هائلًا، ولكنّ قلّة قليلة من الناس نالت أضعافًا مضاعفة عمّا يشبع حاجاتها، بينما حصل الغالبية الساحقة من الناس على القليل ممّا لا يشبع حاجاتهم الأساسية.

أمّا التشريع الاقتصادي الإسلامي فإنه يخالف هذا التصوّر للمشكلة الاقتصادية كلّيا. فهو أوّلًا تشريع من عند الله تعالى للإنسان، وليس من صنع الإنسان. وبالتالي فإنه لم ينزل ليعالج مشكلة اقتصادية عارضة في ظرف تاريخي وحضاري معيّن. فالتشريع الإسلامي الذي نزل على رسول الله ﷺ في جزيرة العرب جاء ليعالج المشكلة الاقتصادية للإنسان من حيث هو إنسان، وللجماعة البشرية من حيث هي جماعة بشرية، وليس للعرب في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي. فظهرت نتائجه باهرة بقدر ما أحسن فهمه وتطبيقه، في كافّة أصقاع الأرض على اختلاف بيئاتها وعاداتها وأشكال أنشطتها الاقتصادية. وبالتالي فإنّ المشكلة الاقتصادية التي جاء التشريع الإسلامي لمعالجتها لم يكن تصوّرها متروكًا للمنظّرين المسلمين ولا لفقهاء الإسلام ولا لمجتهديه، على الرغم من قدرة الإنسان على إدراك هذه المشكلة. وإنّما جاء التشريع الإلهي وفقًا لها بطبيعة الحال، [أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ].

ومِن تتبُّع التشريع الاقتصادي الإسلامي، فضلًا عن إدراك واقع الإنسان والجماعة البشرية نجد أنّ المشكلة الاقتصادية التي ينبغي للنظام الاقتصادي معالجتها ليست ندرة السلع والخدمات كما صوّرها النظام الرأسمالي.

فالسلع والخدمات التي يطلبها الإنسان بطبيعته وإشباعًا لحاجاته العضوية وبعض جوعات غرائزه إنّما هي الموارد الطبيعية التي خلقها الله تعالى وسخّرها للإنسان، إضافة إلى المواهب والقدرات الفكرية والجسدية التي وهبها الله تعالى للناس والتي تؤهلهم لتبادل منافع هذه الجهود الفكرية والجسدية ولتسخير الموارد الطبيعية والانتفاع بها من خلال الصناعة والزراعة. والحالات التي تندر فيها هذه الأعيان والمنافع إنّما هي حالات عابرة واستثنائية، ينبغي أن تعالج حين وقوعها. كما أنّه من حقّ الناس أن يزدادوا من السلع والخدمات عبر تثمير الثروات الطبيعية والمواهب البشرية،

وهذا كلّه يندرج في علم الاقتصاد المتروك لتدبير الناس ومعرفتهم، وهو ما قال عنه النبيّ ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره: (أنتم أعلم بأمور دنياكم). وليس من النظام الاقتصادي الذي هو قضيّة تشريعية.

أمّا المشكلة الاقتصادية الحقيقية فهي كيفيّة توزيع هذه الثروة بين الناس توزيعًا عادلًا بحيث يحصل كلّ إنسان ضرورةً على ما يكفيه لإشباع حاجاته الأساسية، وبحيث يُمكَّن كلٌّ منهم أيضًا من تحقيق حاجاته الكمالية بقدر ما يرغب ويستطيع. هذه هي المشكلة الاقتصادية التي جاء نظام الاقتصاد في الإسلام ليعالجها والتي شرع لها منظومةً من الأحكام الشرعية تؤدي إلى معالجتها العلاج الناجع.

فالإسلام على الرغم من تشجيعه على الإنتاج وزيادة الثروة على صعيد الفرد والجماعة فإنّه لم يأت لتبيان وسائل زيادة الثروة، وترك هذه الوسائل والأدوات للإنسان وخبراته وإبداعه. أمّا كيفيّة توزيع الثروة بين الناس لتتحقّق العدالة في هذا التوزيع فهذا ما جعله الإسلام قضية للتشريع الاقتصادي، فكانت الأوامر والنواهي والتخييرات المتعلّقة بأفعال العباد والمتّصلة بالمال وتداوله هي موضوع النظام الاقتصادي في الإسلام. ووفق هذه المشكلة التي شُرع لعلاجها نظامُ الإسلام أتت السياسة الاقتصادية الإسلامية. وهذا ما ينقلنا إلى الحديث عن السياسة الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية هي الغاية التي يهدف إليها النظام الاقتصادي بأحكامه وقوانينه التي يتكوّن منها، بحيث إن طُبّق هذا النظام، أي إن طُبّقت أحكامه وقوانينه، حَقّق في واقع الناس الخاضعين له هذه الغاية.

فما السياسة الاقتصادية التي جاء بها الاسلام؟

السياسة الاقتصادية في الإسلام هي تحقيق إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الرعية فردًا فردًا إشباعًا حتميًا، وتمكين هؤلاء الأفراد جميعًا من تحقيق حاجاتهم الكمالية بقدر ما يرغبون ويستطيعون، بوصف هؤلاء الناس يعيشون في مجتمع له طرازه في العيش. وعليه فإنّ هذه السياسة تعني بالتفصيل ما يلي:

١. إذا كانت الحاجات الأساسية لكلّ إنسان، تتمثّل في المأكل والملبس والمسكن، فقد كفل نظام الإسلام إشباع هذه الحاجات لكلّ فرد إلزامًا، بحيث لا يجوز أن يُترك في الدولة أحد من الرعايا دون قوت أو ملبس أو مسكن يأوي إليه، وبحيث أنّ الفرد الذي لا يستطيع أن يؤمّن هذه الحاجات لنفسه وجب تأمينها له إلزامًا. وهذا يعني بكلّ بساطة القضاء على الفقر، من حيث إنّ الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية.

إشباع الحاجات الأساسية.

٢. ما زاد عن هذه الحاجات هو الحاجات الكمالية، ولكلّ إنسان الحقّ بأن يسعى إلى تحقيق هذه الحاجات الكمالية، بحيث لا يُمنع من زيادة ثروته، فلا يجوز للنظام الاقتصادي أن يضع سقفا معيّنًا للثروة التي يمتلكها الإنسان من الطرق المشروعة.

٣. إنّ حقّ الإنسان في الحصول على المال تملُّكًا وتنميةً، يجب أن يُلحظ فيه أنّ هذا الانسان يعيش في مجتمع ذي طراز معيّن من العيش، هو طراز العيش الإسلامي الذي يوجب ما يوجب ويحرّم ما يحرّم ويبيح ما يبيح. لذا فإنّ الإسلام لم يكتفِ بتشريع ما يحقّق حسن توزيع الثروة بين الناس ورفاهيتهم، وإنّما أوجب في المال أمورًا وحرّم أخرى، وجوبًا وتحريمًا يؤدّيان إلى تحقيق الأهداف العليا التي شرعها الإسلام توصُّلًا إلى الحياة الإسلامية. وهذه الأهداف هي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والملكية الفردية والكرامة الإنسانية والدولة والأمن. فأوجب في المال نفقات لتحقيق هذه الأهداف العليا، وحرم وسائل في التملّك وفي تنمية المِلكية حفاظًا عليها أيضًا. فجعل الخمرة والخنزير مثلًا مِلكيّة غير شرعية، أي نفى عنها صفة الملكيّة وحرّم على المسلم تملّكها والانتفاع بها بأيّ شكل من الأشكال، وحرّم تنمية الملكيّة بالقمار والربا وحرّم التملّك من طريق البغاء. وعند النظر في الواجبات في المال والطرق المحرّمة في التملّك وتنمية الملكيّة نجد أنّ قسمًا من هذه الواجبات والممنوعات لا يتعلّق بتوزيع الثروة مباشرةً بقدر ما يتعلّق بالحفاظ على طراز العيش الذي أتى به الإسلام، بحيث يكون النظام الاقتصادي جزءًا من سائر أنظمة الإسلام التي شُرعت لتُنشئ مجتمعًا ذا طراز معيّن من العيش، نسمّيه الحياة الإسلامية.

وعليه لا يقبل الإسلام إنشاء دور اللهو المحرّم ولا المراقص ولا الفنادق المتفلّتة من أحكام الشرع ولا دور السينما التي تعرض الإباحيات، بذريعة تنشيط حركة الاقتصاد وجذب السيّاح وزيادة الثروة الأهلية أو الدخل القومي.

وبالعودة إلى قضيّة القضاء على الفقر الذي هو من أهمّ أهداف النظام الاقتصادي في الإسلام، ما الأحكام التي شرعها الإسلام للتوصل إلى هذا الهدف؟

إنّ أهمّ جانب يحدّ من ظاهرة الفقر في النظام الاقتصادي الإسلامي هو طبيعة النظام نفسه، من حيث الطرق التي أباحها والطرق التي حرّمها في التملّك وفي تنمية المِلكيّة الفردية، ومن حيث تقسيمه أنواع الملكية إلى ملكيةٍ فردية وملكيةٍ عامّة وملكيةِ دولة، ومن حيث ما فرضه من واجبات في المال الذي يمتلكه أفراد الرعية، ومن حيث تدَخّل الدولة للحفاظ على توازن توزيع الثروة.

أمّا من حيث الطرق التي حرّمها الإسلام في التملّك وتنمية الملكيّة فممّا حرّمه الإسلام الربا، ولا يخفى على أحد ما أحدثته البنوك الربوية التي أنشأها النظام الرأسمالي من كوارث تتمثّل في سحب أموال عامّة الناس إلى جيوب فئة قليلة منهم، فصار المال دُولة بين الأثرياء حيتان المال. وممّا شرعه الإسلام هو أحكام الشركات التي تضمّنت شروطًا لصحّة الشركات التجارية والربحية، بحيث تكون وفق هذه الشروط شركاتٌ رأسمالية كشركات الأسهم غير جائزة. ولا يخفى على عارف أيضًا أنّ هذا النوع من الشركات يؤدّي الدور نفسه الذي تؤدّيه المصارف الربوية من حيث سحبها لأموال عامّة الناس وتركيزها في أيدي فئة قليلة من رجال المال والأعمال وحيتان المال، وتؤدّي في كثير من الأحيان إلى تبديد أموال الناس وتحويلهم في غفلة من أنفسهم إلى فقراء معدمين. ومنها تحريم الإسلام لأنواع من العقود الرائجة اليوم بفعل النظام الرأسمالي، من مثل بيع الديون وبيع ما ليس عند البائع، ما يؤدي إلى نشوء عقود ومعاملات بأموال طائلة تباع وتشترى فيها سلع افتراضية لا وجود لها في الواقع، وتكون نتيجتها في كثير من الأحيان نتيجة ألعاب القمار من انتقال أموال طائلة من أشخاص كثر إلى جيوب قلّة من الناس، وسوى ذلك من أشكال العقود التي حرّمها الإسلام والتي تؤدّي إلى تركيز الثروة وجعلها دُولة بين فئة صغيرة من الناس.

وأمّا من حيث تقسيم الإسلام الملكية إلى ملكية فردية وملكية عامة وملكية دولة، فإنّ ما جعله الإسلام من الأموال ملكية عامّة يؤدّي دورًا كبيرًا في الحؤول دون تركيز الثروات بأيدي فئة الأثرياء. فثمّة ثروات حرّم الإسلام على الأفراد تملّكها وجعلها ملكية لجميع الناس. ومن أهم أقسام هذه الملكية مناجم المعادن بشتّى أشكالها وآبار النفط والغاز، وقد جعل الشرع استخراجها وتوزيع ريعها على الرعية عمومًا موكولًا إلى الدولة. ولا يخفى على أحد أن هذه من أعظم الثروات التي تجعل الدول الممتلكة لها من أثرى دول العالم حتّى لو لم تكن دولًا منتجة أو ناهضة صناعيًا أو زراعيًا. والإسلام حرّم أن تُملَّك هذه الملكيات لأفراد أو لشركات خاصّة من طريق بيع أصولها أو منح امتياز استثمارها كما يحصل اليوم في معظم دول العالم، ومنها دول العالم الإسلامي. وبالتالي فإنّ ريع هذه الملكية يشكّل ضمانة كبيرة لتوازن توزيع الثروة بين الرعية.

وأمّا من حيث تدخّل الدولة للحفاظ على التوازن في توزيع الثروة فإنّ الدولة معنيّة بأن تهب من أموالها التي هي من صنف ملكية الدولة لأشخاص دون آخرين بحيث تخصّ ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة لترفع من مستواهم بناء على قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ}. وهذا ما فعله النبيّ ﷺ حين كان يوزع أموال الفيء على الفقراء من الصحابة دون الأغنياء.

وأمّا من حيث ما فرضه الإسلام في أموال الرعية من واجبات، فأهمّ ما يُذكر منها هو فريضة الزكاة التي فرضها الإسلام على رؤوس الأموال وعروض التجارة والنقود التي هي الذهب والفضة في الإسلام وعلى المواشي وأنواع من المحاصيل الزراعية، حيث جعل الشرع الفقراء والمساكين والغارمين من أهمّ مصارف أموال الزكاة. هذه الفريضة تشكّل بحسابات بسيطة ضمانة كبيرة إضافية لحفظ التوازن في توزيع الثروة. أضف إلى ذلك ما أوجبه الشرع من زكاة الفطر وكفّارات بعض المخالفات الشرعية وما ندب إليه من الصدقات والأضاحي، وحضّه على القرض الحسن. كذلك ما فرضه الشرع من واجب النفقة على كلّ قادر يملك ما يفيض عن حاجته على الأشخاص الذين أوجب عليه إعالتهم، بحيث لا تقتصر النفقة شرعًا على الزوجة والأولاد الصغار، وإنما تتجاوزها إلى الوالدين والأولاد الكبار العاجزين فعلًا أو حكمًا عن إعالة أنفسهم، بل ويتعدى هؤلاء إلى كلّ من هو وارث له في حال وفاته، فتشمل الأحفاد والأجداد والإخوة وأبناء الإخوة على الترتيب في الوجوب.

وأخيرًا، وفوق ذلك كلّه لم يكتف الإسلام بهذه الضمانات لمكافحة الفقر، وإنما شرع أحكامًا مفصلة تستهدف القضاء على فقر كلّ فرد بعينه، وذلك على الترتيب التالي:

١.أوجب الشرع على كلّ رجل قادر العمل لتأمين حاجاته الأساسية وحاجات من يعيلهم من زوج وأولاد وغيرهم كما أسلفنا. فلا يجوز لقادر على العمل والكسب أن يمتنع عن العمل وأن يكون عالة على غيره.

٢. قد يكون الشخص قادرًا على العمل حكمًا ولكنّه في ظرف من الظروف يعجز عن إيجاد عمل لنفسه، ففي هذه الحالة وجب على الدولة أن تؤمّن له عملًا يعيل به نفسه وعياله.

٣. من كان عاجزًا عن العمل حكمًا أو فعلًا ولم تجد له الدولة عملًا أو وظيفة وجب على وارثه أن يعيله إذا كان هذا الوارث يملك ما يفضل عن مستوى عيشه، لا عن حاجاته الأساسية. أي إن كان لديه فضلُ مالٍ فوق ما ينفقه على نفسه وفق مستوى عيشه وجب عليه أن يعيل الفقير الذي هو وارث له في حال موته.

٤. من كان فقيرًا لا يجد ما يشبع حاجاته الأساسية وليس له معيل من ورثته قادر على إعالته وجب على الدولة أن تنفق عليه، بحيث توفّر له حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن.

هذا باختصار تصوّر الإسلام للمشكلة الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية في الإسلام، ونهج الإسلام في القضاء على الفقر.

الأستاذة حنان الخميري

مؤتمر الخلافة السنوي – تونس

الرؤية الاقتصادية لحزب التحرير

تداعيات الأزمة الإقتصادية على المرأة في تونس

خرج الثوار أواخر 2010 يطالبون بإسقاط النظام، وبعد إسقاط رأس النظام في 14 جانفي 2011 مرت البلاد بأزمات سياسية متواصلة بلغت مداها مع انقلاب قيس سعيد و جمعه كل السلطات بيده، الأمر الذي جعل المؤشرات الاقتصادية تتراجع بنسق سريع لتعم الازمة كل القطاعات فأصبحت البلاد تعاني من ارتفاع الأسعار والتضخم وتدهور مستوى المعيشة والذي عمق المشكل أن هذه الأزمة الاقتصادية متزامنة مع أزمة سياسية وضغوط يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لفرض إصلاحات من شأنها أن تقود إلى «انفجار اجتماعي مدمّر» لانها تمس بالقدرة الشرائية والتغطية الاجتماعية فضلا عن المطالبته بتخفيض الأعداد الهائلة للموظفين في القطاع العام.

إن ما سماه صندوق النقد الدولي «اصلاحات « هو في الحقيقة سياسة مدمرة لدولة تقدر موازنتها سنة 2022 بـ57291 مليون دينار أي بزيادة بـ 3.2 بالمئة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وتقدر كتلة الأجور فيها بـ20,345 مليون دينار بزيادة قدرها 1228 مليون دينار مقارنة بـ2021 الأمر الذي تسبب بتأخر صرف الأجور.

في خضم هذا التردي للاوضاع الاقتصادية فإن المرأة تعرضت للإقصاء والاستغلال على الرغم من الدور المحوريّ الذي تؤدّيه في الحفاظ على الأمن الغذائيّ و توفير حاجيات أسرتها أمام تفشي الفاقة و الحاجة .

إن النظام الرأسمالي الفاحش و الفاشل يعامل المرأة باستغلالية ممنهجة تعبر عن عجزه عن حمايتها في الحقيقة هو عجز الدولة إلى الآن عن حمايتهن، و كذلك عجز المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة في تحسين معيشتهنّ.

و بالرغم من التسويق من كون تونس دولة رائدة في مجال حقوق المرأة على مستوى العالم العربي و الاسلامي فإن الحقيقة مخالفة لذلك تماما فقد قضت الانظمة العلمانية و التشريعات البشرية على حقوق النساء في العيش الكريم و الحق في الرعاية و الحماية من جميع أوجه الاستغلال المادية و المعنوية و الجسدية فوجدت المرأة نفسها مضطرة للعمل في ظروف جد صعبة سواء كان ذلك في الميدان الفلاحي أو الصناعي إذ أنها تعمل بأجور متدنية للغاية بالرغم من قيامهن بأعمال بدنية شاقة مع افتقار الحماية الاجتماعية هذا في أحسن الاحوال فقد أرغمت بعض النساء على بيع أعراضهن لتوفير القوت سواء كان ذلك بطريقة مباشرة في بيوت الدعارة تحت مباركة النسويات والسيداويين والسيداويات أو التعري من أجل التسويق لمنتجات بخسة كعلبة ياغرت أو قارورة مشروبات غازية.

لن تجد المرأة في تونس العدل والعيش الكريم الذي يحفظ كرامتها، إلا في ظل الاسلام وأحكامه المضيئة، فقد عظم الإسلام من شأن المرأة وحضاها الله عز و جل بالرعاية و المكانة الرفيعة، إلا أنه لما غابت شمس الخلافة عن بلادنا تونس شهدت المرأة حالة من التهميش و المعاناة بسبب التشريعات العلمانية الجائرة التي تعسفت على دور المرأة الذي حباها به خالقها تحت أكاذيب المساواة و حقوق المرأة وحريتها، فغدت النساء سلعة و مجرد أرقام في الانتخابات و الدورة الاقتصادية.

نحن كنساء نرنو إلى أن نعود لسابق عزنا و مجدنا ورخائنا الذين كنا ننعم بهم تحت نظام الاسلام قبل أن نشقى تحت ظل الدساتير الغربية و التشريعات الوضعية العلمانية، فالاسلام وحده كفيل بأن يعيد لنا حقوقنا المفقودة هذا الاسلام الذي كرم المرأة بأحكامه هذا الاسلام الذي خصص للمرأة سورة كاملة في كتاب الله هذا الاسلام الذي جعل النبي الكريم يفرد النساء بوصية الخير في حجة الوداع هذا الاسلام الذي جعلها راعية و مسؤولة عن رعيتها هذا الاسلام الذي قدمها ثلاث درجات هذا الاسلام الذي رفع مقامنا و جعلنا ملكات نتطلب فنلبّى الذي جعلنا عرضا يجب أن يصان الذي مكننا من أجمل و أمتع وظيفة تقوم بها المرأة : أم و ربة بيت.

أعرضنا عن تشريع الله فشقينا و ها نحن في حزب التحرير ندعوكم لاسترجاع الامجاد في ظل الخلافة الموعودة.

قال تعالى: وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ» صدق الله العظيم.

الأستاذ طارق رافع

مؤتمر الخلافة السنوي - تونس

الرؤية الاقتصادية لحزب التحرير

التنمية الاقتصادية في دولة الخلافة

الدّمار في البلاد الاسلامية اليوم ممنهج، وهذا التّدمير الممنهج تمّ إعداده بإشراف المستعمر وتنفيذ العملاء (حكام المسلمين) وهم يتشدّقون بمشاريع تنمية وهميّة. وهدف المستعمر من وراء ذلك أمران:

- إذلال المسلمين بتفقيرهم وبلادهم من أغنى البلاد، لتنصرف طاقاتهم في ملاحقة العيش في أدنى مستوياته، دون ان تتجه الأنظار نحو التفكير في النهضة والارتقاء والانعتاق من ربقة الاستعمار واسترجاع سلطانهم المغتصب.

- تجريد بلاد المسلمين من مصادر قوّتها، واستنزاف طاقاتهم باتّباع سياسة الأرض المحروقة، بعد أن أدركوا أن الأمّة الإسلاميّة ساعية لاسترجاع سلطانها، خاصّة بعد الثّورة وبعد فشل المستعمر في إيجاد بدائل تخدّر النّاس وتضلّلهم لعقود أخرى، وأنّ زوال الهيمنة مسألة وقت.

ولذلك، فإنّ ما يُسمّى بالسياسة التنمويّة في بلادنا هي أسلوب استعمار جديد، يرسمها من أجل ضمان أن تبقى تابعة.

ونحن اليوم في مؤتمرنا هذا نتحدّث وقد أظلّنا عهد جديد عهد تحرّكت فيه الأمّة الإسلاميّة من أجل استعادة سلطانها المغصوب، نعرض على المسلمين المتطلّعين للتّحرر صورة إجماليّة عن جانب من جوانب السياسة الاقتصاديّة المتعلّق بالتّنمية الذي سيُعدّ الأمّة الإسلاميّة لقيادة العالم من جديد وتخليص البشريّة من رهق الرأسماليّة.

التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنّها تطوير وتجديد البناء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي إلى جانب زيادة الإنتاج ورفع الدخل القومي وتحسين مستوى عيش الافراد.

ويراد بالتّنمية الاقتصادية رفع مستوى حياة الأفراد عن طريق زيادة الدخل القومي، ويقاس مدى النجاح في التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات اقتصادية كمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ونسب البطالة والتضخّم، ومعدّل الدخل الفردي السنوي، ومؤشرات اجتماعية كمعدّل الأميّة ومتوسط مستوى التعليم ومعدل خريجي التعليم العالي، وعلى المستوى الصحي كعدد الاطباء لكل الف ساكن ومتوسّط العمر ومعدّل الولادات والوفيات ومعدل تلقي التلاقيح للاطفال والرضع ومؤشرات تتعلق بمستوى العيش كمعدل امتلاك الحاسوب والتلفاز ومعدل الاشتراكات السنوية في شبكة الانترنات...

ومن خلال استقراء المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية، يتضح أنّ التنمية منظور إليها من زاوية النّظام الرأسمالي الذي يرى أنَّ المشكلة الاقتصاديّة تكمن في النّدرة النسبية للسّلع والخدمات بالنّسبة إلى الحاجات، وعليه فإنّ الحلّ عندهم هو مزيد من الإنتاج لأجل تغطية الحاجات. دون أن يعتني النّظام بتوزيع هذا الإنتاج، فإن كانت مؤشّرات الإنتاج في ارتفاع، فلا مشكلة اقتصاديّة ولا أزمة. ولو كان الفقراء في الدّولة بالملايين، فبلاد الغرب مثلا هي أغنى البلدان، ولا أحد يتحدّث فيها عن مشكلة في التّنمية، ورغم ذلك تخرج الإحصاءات الرّسميّة عن ملايين الفقراء والمشرّدين.

وإذا كان توصيف الداء مجانبا للحقيقة فإنّ العلاج لن يكون إلا تكريسا للعلّة وتعفينا للداء.

فنظرة على البلاد الاسلامية تُرينا أنّ مخططات التنمية التي سارت على تطبيقها الحكومات المتعاقبة على السلطة لم تحدث أيّ نماء، ولم تغيّر حياة الشّعوب إلّا نحو الأسوإ.

فالحملات الانتخابيّة والمنازعات البرلمانية يحتد الصراع فيها بين الاحزاب حول منوال التنمية ومخططات التنمية وتنمية الجهات.... ويتباهى الجماعة ببناء مدرسة وتشييد قنطرة وتعبيد بعض الطرقات وإنشاء مستوصف، وحفر بئر ... ولكن أين التّنمية؟ منذ خمسينات القرن الماضي يُطلق على بلداننا (البلدان السائرة في طريق النّموّ) وتتعالي أصوات الدّجالين بالنجاحات والإنجازات، ولكنّ التنمية لم تأت بعد، ولم يَنْم في بلادنا غير التّخلّف، وغير نفوذ المستعمرين.

التنمية الاقتصادية من منظور الإسلام

عند الحديث عن التنمية والنموّ فإن أول ما يتبادر إلى الذّهن هو نصيب الفرد من هذا النّماء ومدى تأثير ذلك على المستوى المعيشي للناس،

التنمية لغة وواقعا هي الزيادة والتحسين والارتقاء في علاقة بإنتاج ما يكفي من السّلع والخدمات لسدّ حاجات الإنسان.

وهذا الأمر مشترك بين البشر، ولا تأثير لوجهات النظر فيه، فالحديث هنا عن كيفية استغلال الموارد الماديّة والبشرية المتاحة للوصول الى أعلى درجات الإنتاج الممكنة من أجل تلبية الحاجات الضرورية والكماليّة.

حثّ الإسلام الانسان على عمارة الأرض يقول تعالى (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ... الآية) ويقول تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ) ويقول (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ) وقال عزّ وجلّ: (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) فالله سخّر الكائنات والجمادات والبحار والنجوم للانسان لينعم في هذه الحياة ويحمد الله عزّ وجلّ على ما أغدق عليه من النّعم الظّاهرة والباطنة. فالله سبحانه وتعالى خلق الأرض، ثمّ ملأها خيرا ونعما وسخّرها كلّها للإنسان ليسعى فيها ومنها يسدّ حاجاته.

والتنمية بمعنى زيادة المال، مجالاتها ثلاثة: الزّراعة والصّناعة والتّجارة.

1- التنمية في المجال الزراعي:

خلق الله الأرض وجعل من طبيعتها الإنتاج، وسخّرها للإنسان ليعمل فيها ويلبّي حاجاته، ولذلك لا يجوز تعطيل الأرض عن الإنتاج. ووسائل التّعطيل كثيرة، ومن أكثرها ما نشاهده اليوم في تونس وحسب بيانات وزارة الفلاحة فإنّ مجموع الأراضي القابلة للزراعة في البلاد يبلغ نحو خمسة ملايين هكتار، لكن لا يستغلّ منها سوى نسبة 24 في المئة. ومشكل الأراضي الزراعية غير المستغلة يعود أساسا إلى التعقيدات البيروقراطية، فما يُسمّى الأراضي الاشتراكيّة، التي تقوم شاهدا على تعطيل الأرض الذي وصل إلى نسب كبيرة خاصّة في جنوب تونس، فولاية قبليّ مثلا المشهورة بتمورها والتي تساهم بقدر محترم من الثروة الفلاحيّة في تونس، المساحة المزروعة فيها لا تتجاوز ال5 في المائة، والسبب هو القانون الوضعيّ الظّالم. الذي يحرم النّاس من استغلال الأرض أو امتلاكها، لتظلّ الأرض معطّلة، والنّاس معطّلين، ثمّ يُقال تونس فقيرة لم تستطع تحقيق الأمن الغذائي.

هذا الظّلم بل هاته الجريمة السبب فيها هي القوانين الوضعيّة، فما هو الحلّ؟

الحلّ من وجهة نظر الإسلام:

الأرض في نظر الإسلام هي ملك لله وحده والإنسان مستخلف فيها يقول تعالى (ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده..) ، ويقول: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً..) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: ((عاديُّ الأرض لله ولرسوله ثمّ هي لكم بعد)) .

وجعل الإسلام عمارة الأرض وإحياءها سببا من أسباب تملكها، يقول صلى الله عليه وسلّم ((من أحيا أرضا ميّتة

فقاعدة تمليك الأرض عبر الإحياء أو الإحاطة، التي سنّها الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم، هي حكم شرعيّ هدفه أن تصل الأرض إلى أقصى طاقاتها الإنتاجيّة، بالتشجيع على عمارتها بتيسير تملّكها دون موانع،

ووعد المسلمين بجزيل الثواب في الآخرة ليقترن الحافز الدنيوي بالأخروي، روى البخاري عن أنس قال: قال رسول اللّه : ((ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة))، وروى النسائي وابن حبان -وصححه- عن جابر، أنّ رسول اللّه قال: ((من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر، وما أكله العوافي (الطير والسباع) فهو له صدقة)). وروى مسلم عن جابر: ((وما من مسلم يغرس غرسا، إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبُع فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة)). وفي رواية: «إلى يوم القيامة».

وقال صلى اللّه عليه: ((إذا قامت القيامة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألّا يقوم حتى يغرسها فليفعل) .

وقد أدرك الصّحابة الكرام أهمية عمارة الأرض وإحيائها، فقد كان عمر أمير المؤمنين يحثّ على غراسة الأرض ويساعد عليها، فقد قال يوما لخزيمة بن ثابت: «ما يمنعك أن تغرس أرضك؟ فقال له: أنا شيخ كبير أموت غدا، فقال عمر أعزم عليك لتغرسنّها، وقام عمر وغرسها مع صاحبها».

- ولضمان أن لا تكون الحيازة متجهة نحو تعطيل الإنتاج حدّد الإسلام ثلاث سنوات كحدّ أقصى للإحياء، فإن تخلّف المتحوّز عن عمارتها أخذتها منه الدّولة، وأقطعتها غيره ليقوم بعمارتها، روى أبو عبيدة في الأموال عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أنّ رسول اللّه أقطعه «العقيق» أجمع فلمّا كان زمن عمر قال لبلال: «إنّ رسول اللّه لم يقطعك لتحتجره على الناس، وأقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرت على عمارته وردّ الباقي» وكان هذا على مشهد من الصحابة ولم ينكر عليه أحد رغم اعتراض بلال، فيكون ذلك إجماعا من الصّحابة رضوان اللّه عليهم على أنّه ليس لمحتجر حقّ بعد ثلاثٍ، كما قال عمر.

- والأرض تحتاج إلى الماء العنصر الثاني في التنمية الزراعية. جعله الإسلام من الملكيّة العامّة فحرّم على الأفراد حيازة الأنهار والأودية ومنع من كان له فضل ماء أن يحبسه عن المسلمين، قال صلّى اللّه عليه وسلّم: ((الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنّار)) وروى أبو داوود وغيره عن عمرو بن شعيب أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم قضى في ماء مهزور(واد في المدينة مشهور) أن يمسك الأعلى حتى يبلغ السيل الكعبين، ثم يرسل الأعلى إلى الأسفل))، وقال : ((ثلاثة لا يكلّمهم اللّه ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، رجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل" (من حديث مسلم). كما نهى عن بيع فضل الماء. حيث قال: "لا تمنعوا فضل الماء لا تمنعوا فضل الكلأ" (رواه مسلم)

ولكنّ الماء اليوم بسبب أنظمة الجور صار من أكبر معضلات الفلاحة وتنميتها، فالماء يُباع للفلّاحين بدل أن يُعطى لهم بالمجّان، ممّا أثقل كاهلهم وأعاقهم. أمّا السّدود فمهملة لا صيانة ولا رعاية، أمّا حفر الآبار فجريمة يعاقب عليها القانون ولا يرخّص بذلك الا للخاصّة. يستولون على منابع المياه العذبة يبيعونها معلّبة بأغلى الأسعار.

- وإلى جانب الأرض والماء يحتاج الإنتاج إلى التّمويل، وعليه فقد أوجب الإسلام على الدّولة الاسلامية أن توفّر لغير القادرين ما يلزمهم من المال سواء في شكل قروض دون فائض، أو في شكل هبات.

2- التنمية في المجال الصناعي

حثّ الاسلام على الابداع في الصناعة والإحسان في إنجاز الأعمال، يقول صلى اللّه عليه وسلّم ((خير الكسب كسب يد العامل اذا نصح)) وقد برز على عهده صلى اللّه عليه وسلم صناعة النسيج والصياغة والتّجارة والحدادة ومنها صناعة السّلاح. وقد كان المصطفى يحث المسلمين على تعلم الصنائع ويذكّر بمهن الانبياء من قبلُ كداوود عليه السلام. وفي اليوم أصبحت الصناعة هي عصب الاقتصاد فلم يعد الحديث عن التنمية في المجال الصناعي مقتصرا على الصناعات الاستهلاكيّة، (الغذائية أو صناعة المواد المنزلية)، ممّا يُمكن أن يُنجزه الأفراد، بل التنمية الحقيقيّة مرتبطة بالصناعات الثقيلة خاصّة الصناعات الحربية وهذه لا يمكن ان يباشرها الأفراد، فالدّولة هي المسؤولة عن حماية البلاد وإرهاب العدوّ لقوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ.. الآية).

الصّناعات الثّقيلة والآليّات الحربيّة الثقيلة، هي فوق طاقات الأفراد، لأنّها تحتاج إلى أموال طائلة، وتحتاج إلى سياسات تصنيع تضعها الدّولة حتّى تحقّق الثورة الصّناعيّة، لتحقق الاكتفاء الذّاتي وتستغني عن التّبعيّة، ولمّا كانت البلاد الإسلاميّة من أغنى البلاد بالثروات الباطنيّة سواء كانت موادّ خاما للصناعة كالمعادن، أو كان ممّا تحتاجه المصانع من الطّاقة، فلم يبق إلّا الخبرات والكفاءات العلميّة، فالكفاءات العلميّة من المسلمين منتشرة في كلّ العالم يستغلّ ذكاءهم الكفّار، وكثير منهم من المخلصين، أرادوا التقدّم ببلادهم، لكنّ حكّام السّوء سوّفوهم ثمّ أهملوهم، ونذكر في هذا المقام العالم التّونسيّ البشير التّركي عالم الذّرّة، جاء إلى تونس منذ السبعينات ومعه نموذج لمفاعل نووي لكنّ الهالك بورقيبة أجهض المشروع. وبقيت تونس متخلّفة بسبب حكّامها، والقصص في هذا الشأن كثيرة، ترينا أنّ مشكلتنا ليست في الثروة ولا في الكفاءة العلميّة بل في دولة حقّ تحتضن أبناءها وتسخّر لهم كلّ الإمكانات من أجل ثورة صناعيّة حقيقيّة.

3- التنمية في المجال التجاري

جاءت النصوص الشرعيّة تحثّ على التّجارة وتبارك سعيها وقد قيد الاسلام التّجارة بضوابط لمنع الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، فحرّم الرّبا والاحتكار والغبن والتّحيّل.

يقول تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) وقال عليه الصلاة والسلام: ((أفضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده)) وقال: ((التّاجر الصّدوق الأمين مع النبيين والصدّيقين والشهداء))

- ولتحفيز التجارة منع كنز المال وحرم الاسلام المكوس فقال صلّى اللّه عليه وسلّم: ((لا يدخل الجنة صاحب مكس))، وقال: ((هذا سوقكم فلا يُنتقصنّ ولا يُضربَنّ عليه خراج)). ومن المعلوم أنّ الضرائب والغلو فيها مدعاة إلى حجب المال وكنزه خشية نهكته من الحكام الظلمة أو رغبة في الربا، هذا ما نراه اليوم في النظام الرأسمالي الذي يتسلط على التّجّار بالأداءات، ممّا يؤدّي إلى غلاء الأسعار فالكساد، بسبب العزوف عن استثمار الأموال وتعطيل الدورة الاقتصادية. ومن المحفزات عدم فرض الأداءات القمرقية، روي عن عبد الرحمان بن معقل قال: ((سألت زياد بن حدير من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنّا نعشّر مسلما ولا معاهدا. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب، كما كانوا يعشروننا إذا أتيناهم».

- أمّا المسألة الأهمّ في تحفيز التّجارة وتنميتها في دولة الاسلام فهي العود إلى النظام النقدي المستقرّ نظام الذهب والفضة، والبلاد الإسلامية بما حباها اللّه به من ثروات تشتمل على مخزون كبير من الذهب والفضة سيمكنها من لفظ النظام النّقدي الاستغلالي وإرساء نظام نقديّ عادل. ورغم أن متمعشي الرأسمالية الذين مردوا على امتصاص دماء الشعوب ونهب خيراتهم سيتصدون بما لهم من قوة إلّا ان الدولة ستفرضه فرضا وسندها في ذلك امتلاكها الذّهب والفضّة، ومعظم الثروات الطّبيعيّة التي تمثّل السّلعة الاستراتيجيّة الأهمّ في العالم، ومن يملك السّلعة يملك فرض النّقد الذي تُباعُ به، أمّا السّند الثّاني فهي أغلب دول العالم المضطهدة والباحثة عن التّخلّص من نهبها، وستوفّر لها دولة الخلافة الفرصة للانتعاش والانفلات من قيود الرأسمالية.

نظام الذهب والفضة هو الوحيد القادر على جعل سعر الصرف ثابتا، ممّا يزيل صعوبات التداول التجاري ليشهد العالم سلاسة في تداول السلع والخدمات ولن تضطر الدول الى منع دخول وخروج الذهب والفضة لأنّها تتداول كسلعة من السلع يتم معاوضتها بما يوازي قيمتها.

في الختام نسال اللّه عز وجل ان يعجل لنا بقيام دولة الاسلام التي بها وحدها سينتهي الحيف والظلم وتتمتع البشرية بالهناء والرخاء في ظل النظام الرباني.

128الاعراف

البقرة30

رواه أبو عبيد في كتابه الأموال

رواه النسائي وأبو داوود والترمذي.

رواه احمد وابو داوود

رواه ابو داوود باسناد حسن

رواه احمد .

الميزانيّة وتمويل المشاريع الإنتاجية

دولة الخلافة: نموذج الاستقرار

الدكتور محمد الملكاوي

مقدمة

لا بد من التذكير أولا بقواعد هامّة تحكم دولة الخلافة وتميزها عن غيرها:

1. دولة الخلافة دولة مبدئية تبني جميع تصرفاتها وأعمالها على مبدأ الاسلام الواضح البين ولا مجال فيه للتسويف والمماطلة والتذبذب والتردد. فالسيادة في دولة الخلافة ليست للمصلحة، ولا لدول وكيانات خارجيّة، ولا للنّظام العالمي، بل هي للشّرع الّذي أوحى به الله عز وجل إلى نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم، وحفظه حفظا تامّا في القرآن الكريم وسنة نبيه المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم

2. سلطان دولة الخلافة مستمدّ من أمّة الإسلام التي نهضت على أساس نفس مبدإ الدولة، وترسّخت فيها قيم عالية رفيعة مستمدة أيضا من شرع الله، صبغت هذه الأمّة بصفات لا مثيل لها في العالم أعلاها تقوى الله والخشية منه وحده (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (آل عمران 173)

3. دولة الخلافة دولة رعاية، الغاية الأساسيّة من وجودها هي رعاية شؤون الأمّة بتوفير الأمن بكافة أشكاله، العسكري، والغذائي، والصحيّ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا)).

4. لدولة الخلافة رسالة تحملها إلى العالم أجمع تحقيقا لقول الله تعالى «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» **من أجل أن يقوم الناس في العالم كله بالقسط والعدل.** وقال « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (الحديد 25)».

ومن أجل تحقيق هذه القواعد الأساسيّة كان لا بدّ أن يتم بناء كافّة أنظمة الحياة وما يتفرّع عنها من أحكام بناء محكما يحقّق كافة هذه الأسس بشكل تام فيتحقق الأمن، ويقوم العدل وتعم الرحمة وتغدو دولة الخلافة منارة للبشرية كلها. والنّظام الاقتصادي جزء هام من هذه الأنظمة وتزداد أهميته اليوم لفساد الأنظمة الاقتصادية في العالم وما آلت إليه من ظلم فاضح، وفشل ذريع في تلبية حاجات الإنسان الأساسية.

ميزات النظام الاقتصادي في الإسلام

يتميز الاقتصاد الإسلامي بميزات أهمّها:

1. حدد الإسلام بأنّ المشكلة التي يجب حلّها في المجتمع الإسلامي هي فقر الأفراد وليس فقر المجتمع، فمهمّة الاقتصاد الإسلامي الأولى أنْ يشبع حاجات الفرد الأساسيّة إشباعا تاما وأن يمكّنه من إشباع حاجاته الكمالية على قدر المستطاع. والحاجات الأساسية هي: الطعام والشراب والمسكن والصحة والتعليم.

2. وزّع الإسلام ملكيّة المال وأدوات إنتاج المال بين مكونات المجتمع الثلاثة: الأفراد بوصفهم الفردي، والدولة بوصفها راعية الشؤون، والشعب بوصفه شخصية معنوية لها حاجات تختلف عن حاجة الأفراد. وحدّد لكلّ مكوّن ما يحقّ له تملّكه وما لا يحقّ له، وبيّن كيفيّة التصرف فيما يملك حيازةً أو إنفاقًا.

3. حرم الإسلام الربا كي لا ينمو المال على حساب المال بل يكون إنتاج المال نتيجة لإنتاج السلع والخدمات

4. حرم الاسلام كنز المال حتى لا يتسرب جزء من المال خارج عجلة الإنتاج.

الإنتاج في دولة الخلافة

الإنتاج من حيث أدواتُه وجودتُه وكمّيّاتُه يتعلق بآليات تقنية وعلوم متخصّصة، فالأصل أنْ يبحث في باب علوم الاقتصاد وليس في باب نظام الاقتصاد. إلا أن توفير المنتوجات من سلع وخدمات من أجل التمكّن من حلّ مشكلة الفقر، ورعاية شؤون المجتمع والأفراد هو من صلب نظام الاقتصاد، وسياسة الدّولة الاقتصاديّة. فمثلا كيفية زيادة إنتاج الحبوب واللحوم والخضروات هو مبحث علمي تقني صرف، ولكنّ إنتاج كميّة محدّدة من الحبوب واللّحوم والخضروات في فترة زمنية محدّدة لسدّ حاجات جميع سكان الدّولة هو مبحث نظام الاقتصاد وهو سياسة اقتصاديّة. وصناعة الآلات الصّانعة لمختلف أنواع الآلات والمصانع هي في صلب علوم التصنيع وتكنولوجياته، ولكنّ امتلاك الآلات الثّقيلة لإنتاج مختلف أنواع السّلاح التي بها يتحقّق الأمن العسكري، وتحقيقي الأمن الغذائي بإنتاج مصانع الموادّ الغذائية، وتحقيق الأمن الصحي بإنتاج الأجهزة الطبيّة والدوائيّة اللازمة، كلّ ذلك من صميم نظام الاقتصاد والسياسة الاقتصادية.

ولما كانت دولة الخلافة هي المسؤولة عن تحقيق كافّة أنواع الأمن للمجتمع وللأفراد، وهي المسؤولة عن حمل رسالة الإسلام إلى العالم أجمع، وهي المسؤولة عن تمكين الدولة بشكل آمن ومستقر دون الاعتماد على الغير مطلقا، كان لزاما عليها أن تؤمن حاجة الدولة من الآلات والمصانع اللازمة لتحقيق كل ذلك. ومن هنا كانت سياسة التصنيع في دولة الخلافة قائمة على إيجاد صناعة الآلات خاصة تلك التي تشكل عصب صناعة المصانع.

ومن ناحية أخرى فإن الدّولة مسؤولة عن تمكين عامة أفراد المجتمع من الاستفادة من أموال الملكية العامة التي جعلها الله ملكا عاما للمسلمين للإنفاق منها على حاجة الرعية. وبالتالي فإن الدولة ملزمة بإيجاد الأدوات اللازمة لتصنيع منتجات الملكيّة العامّة ليتمكّن أفراد الرعية من الاستفادة منها. من ذلك آلات إنتاج الطاقة، واستخراج النفط وتكريره، واستغلال أرض الخراج وغيرها. ما يعني أنّ دولة الخلافة معنيّة أساسا بإنتاج المصانع ومن ثمّ بنائها من أجل القيام بمسؤوليتها في رعاية الشؤون دون الاعتماد على غيرها من الدول سواء من حيث استيراد المواد الاستراتيجية أو أخذ القروض لتمويل صناعتها وإنتاجها. وقد رأينا كيف تجد الدّول في العالم الحديث نفسها مكبّلة بقروض لا قبل لهم بدفعها ولا بدفع فوائدها الربوية، ما جعلها فريسة للدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدولي وهيمنة أمريكا. كما رأينا كيف فقدت معظم دول العالم السيطرة على أمنها الغذائي جراء الاعتماد على إنتاج دول أخرى لمواد غذائية كما حصل في حرب روسيا وأوكرانيا وأثناء جائحة كورونا.

ميزانية دولة الخلافة

ميزانية دولة الخلافة تختلف اختلافا جذريا عن ميزانيّات الدول القائمة اليوم في العالم ومنه العالم الإسلام في عدة نواحي أهمها:

1. لا بُندَ في ميزانية الدولة للضرائب بكافة أنواعها بما فيه المكوس الجمركية. أمّا الدول الخاضعة للنظام

بما فيه المكوس الجمركية. أمّا الدول الخاضعة للنظام الرأسمالي وهي غالبيّة الدول في العالم فتعتمد في ميزانياتها بشكل رئيس على الضرائب.

2. لا بُندَ في ميزانية الدولة للقروض المحلية أو الدولية، ولا محلّ في باب النفقات لسداد فوائد الديون وخدماتها التي تلتهم نسبة عالية من النفقات في ميزانية الدول القائمة في العالم اليوم كما هو في تونس ومصر وتركيا وباكستان وغيرها.

3. لدولة الخلافة ملكيّة ماليّة خاصّة بها بوصفها مكوّنا أساسيّا من مكونات المجتمع، تملك المال وتتصرف به بوصفه مال الدولة وليس مال الأفراد ولا مال العامّة. من ذلك الأراضي الخراجيّة التي تشكّل المساحة الأعظم في العالم الإسلامي. ولا يخفى على أحد اليوم أنّ قطاع العقارات والأراضي يعتبر الأكثر قيمة ماليّة والأقدر على حفظ قيمته بين جميع السلع قاطبة. فدولة الخلافة تملك مليارات الهكتارات في العالم الإسلامي خراجها كلّه للدولة. ولذلك قال الرّشيد مقولته المشهورة حين خاطب سحابة مرت فوق بغداد: «أمطري حيث شئت فخراجك عائد إلي». ومثل الخراج الركاز من المعادن، وأنفال الحروب مع الكفار، وأموال الغلول وغيرها. وتنفق الدولة من مالها على حاجات الدولة نفسها التي لا تقوم إلا بها كرواتب الجند وموظفي الدولة.

4. دولة الخلافة هي المسؤولة عن رعيّتها، وهي المسؤولة عن تسخير أموال الملكيّة العامّة لرعاية شؤون الرعيّة، وتسهيل أمر الحصول على منتجات الملكية العامّة، لضمان الأمن العسكري والغذائي والصحّي.

5. تدخل أموال الملكيّة العامة في ميزانية الدولة في بند متعلق بتمكين الدولة من القيام بواجبها وتحمل مسؤولياتها وضمان وصول ريع الملكيّات العامّة إلى كافّة أفراد الرعيّة. فيدخل في ميزانية الدولة ريع استخراج النفط وتكريره واستخراج الغاز وتعدين المعادن وغيرها.

من هنا كانت أهم موارد ميزانية دولة الخلافة:

1. أموال ملكية الدولة
2. أموال الملكية العامة
3. أموال أخرى ذات مصارف حددها الشرع مثل أموال الزكاة
4. أموال الصدقات بأنواعها
5. أموال الهبات من المسلمين ومن رعايا الدولة تحديدا

ولا محلّ في ميزانية الدولة للضرائب ولا القروض مطلقا. وفي حالات الضرورة القصوى حين حاجَة الدّولة للإنفاق يحقّ لها فرض ضرائب محدودة كمّا وزمانا ومصدرا (الفئة المستهدفة من الضرائب).

تمويل المشاريع والإنفاق

تنفق الدّولة من أموال الملكيّة العامّة على مشاريع الملكيّة العامّة الّتي يشترِك في ملكيّتها عموم المسلمين، ويعود نفعها على عموم الرعيّة. فإنشاء المصانع الأساسية كمصانع المصانع أو الفرعيّة كمصانع الأسلحة والأجهزة الطبيّة، وبناء المدارس والجامعات، كلّها من أموال الملكية العامة بالدرجة الأولى. وتضع الدّولة في سياستِها الاقتصاديّة وخططها بناء قاعدة اقتصادية متكاملة تشمل كل ما تحتاجه الدولة للإنفاق على المصالح العامّة. ولا يجوز للدّولة بأيّ شكل من الأشكال الاقتراض من أيّ طرف خارجي لهذه الغاية. وإن احتاجت الدّولة للاقتراض فمن أفراد رعيّتها دون ربا. وللدّولة أنْ تأخذ ضريبة على فئات محدّدة إذا كانت الحاجة عامّة وآنيّة، ولا تملك الدولة تأجيلها، كحاجتها الماسّة لإنتاج منظومة صواريخ تعترض صواريخ عدو يجهز لضرب الدولة. فمثل هذا العمل لا يؤجّل لأنّ أيّ تأخير يُخِلُّ بأمن الأفراد والمجتمع والدولة، فوجب تأمين المال اللازم لتغطية العجز.

وللدّولة أن توكل مشاريع إنتاجيّة لأفراد، منفردين أو مشتركين، ليعملوا فيها بأموالهم وجهدهم مقابل أجر معلوم يُدفع من قيمة الريع الناشئ عن المشروع. فقد توكل الدولة لمجموعة من أصحاب الأموال (مستثمرين) أمر إنشاء مصنع لتكرير النّفط بقيمة 1000000 دينار ذهب مثلا على أن يتقاضى المستثمرون 500000 دينارا كل سنة ولمدة 10 سنين مثلا. ولكن لا يحق للدولة منح مثل هذا المشروع لأي جهة مقابل حصول هذه الجهة على حق تسويق وبيع منتجات النّفط المكرّر الذي يبقى تسويقه بيد الدّولة نائبة عن عموم المسلمين (مالكيه الأصليّين).

وبما أنّ دولة الخلافة ستعمل قصارى جهدها وفي أقل فترة زمنية على القضاء على فقر الأفراد مطلقا، حتّى لا يبقى في الأمّة من يستحقّ الزّكاة، كما حصل في عهود الخلافة سابقا، فقد تبقى أموال الزكاة دون تصريف لفترات طويلة. وفي مثل هذه الحالة للدّولة أن تستخدم هذه الأموال في مشاريع إنتاجية محدودة تمكّن الأفراد من امتلاك مصالحهم الخاصة. فعلى سبيل المثال فقد يفيض لدى الدولة 10 مليون دينار ذهبا من أموال الصدقات. فتنشئ – مثلا- مشاريع بقيمة 10 آلاف دينار لكل مشروع، ما يعادل 1000 مشروع إنتاجي ينتفع به 1000 فرد أو ألف عائلة، وهكذا.

خلاصة

إن الناظر اليوم إلى الدّول القائمة في العالم وبالأخص العالم الإسلامي يجد أنّها تعاني من عجز دائم في ميزانياتها، وزيادة مطّردة في المديونية حتى بلغت ديون الدول على مستوى العالم أكثر من 35 ترليون دولار، وبلغت نسبة ديون معظم الدول إلى الناتج المحلّي أكثر من (100٪)، وهو حدّ الإفلاس. ما جعل مأساة الشعوب مستمرّة، وأصبحت تعمل ليل نهار كالعبيد لسداد الديون التي راكمتها الدول. وليست تونس أو المغرب أو مصر أو السودان أو لبنان أو باكستان ببعيدة عن هذا الوضع المأساوي.

ولقد اكتوى العالم بأسره دولا وشعوبا وأفرادا بنار رأسماليّة بائسة، كلّما خرجت من مأزق، أو أزمة أو كارثة، دخلت في مثلها أو أعظم منها. ولم يعد أمام العالم للخلاص من ضنك العيش هذا إلا الإذعان إلى ما أنزل الرحمـن من ذكر يحول بين الإنسان وبين الارتكاس في حمأة الرأسمالية البغيضة.

وقد صار بيّنا كالشمس في رابعة النهار، أنّ قادة الكفر وزعماءه في العالم لا يزالون يصرفون الناس عن الهدى تارة بالخداع، وتارة بالمال الوهمي، وتارة بالحروب، وتارة بالمؤامرات حتى يبقى العالم بشعوبه مستعبدا، وحتى يبقى الإسلام بنوره الوقّاد محجوبا عن العالم.

ولم يبق من سبيل إلى إنقاذ البشرية من الاستعباد وضنك العيش، إلّا عمل فئة مخلصة لربها ودينها تعمل بجدّ وإخلاص لإعادة بناء صرح دولة الخلافة الراشدة التي ستكون نموذجا فذا للاقتصاد والسياسة والحكم يبدد ظلمات الرأسمالية وأخواتها ويزيل الغشاء الذي فرضه طاغوت الرأسمالية على أعين البشرية، ليقوم الناس كل الناس بالقسط الذي أراده الله عز وجل حين بعث المرسلين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب والميزان.

فيا أيّها المسلمون – شدّوا على أيدينا وانصروا دين الله معنا يؤتكم الله أجركم مرتين: مرة في الدنيا حياة هانئة وشعشاعة بالعدل، ومرّة في جنان النّعيم ومرضاة ربّ العالمين.

يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (8) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ (9)

الأستاذ محمد علي بن سالم

مؤتمر الخلافة السنوي – تونس

آفاق الرؤية الإقتصادية لحزب التحرير
1443 - 2022

معالجة المديونية واستئصال الفساد المالي

ا. معالجة المديونية

يعاني الاقتصاد التونسي من مديونية عالية، أوجدت اختلالات في الموازنات المالية وجعلت الاقتصاد ينزف وحالت دون التنمية، حيث أعلنت وزارة المالية يوم 5 جوان 2022 بأن حجم الدين العمومي موفى مارس (آذار) 2022 بلغ 105.7 مليار دينار (35.2 مليار دولار) مشكّلاً ما نسبته 82.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 97.3 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من سنة 2021، اي بارتفاع 8.6 ٪ (8.4 مليار دينار)، وذلك نتيجة تمويل عجز الميزانية عبر القروض وتأثير أسعار الصرف وارتفاع الإيداعات بالخزينة العامة.

وبناءً على توقعات حكومية، في تقرير ميزانية الدولة لسنة 2022، تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2022 قيمة 14.3 مليار دينار (4.76 مليار دولار) مقابل 11 ملياراً (3.66 مليار دولار) سنة 2021، وهذا رقم كبير، يمثل ٪40 من قيمة الضرائب السنوية التي تجمعها الدولة من المواطنين التونسيين، وبهذا يتضح بأن الدّولة في تونس تعمل على تجريد الاقتصاد التونسي من الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي وتدفعها لتسديد قروضها الخارجية والداخلية، فتزيد المؤسسات الاقتصادية رهقاً وتزيد من إرهاق المواطن التونسي الذي يدفع الضريبة عند كل عملية شراء، سواء أصغرت أم كبرت، بمعنى أن الضرائب المتجمعة في الدولة تذهب هباءً منثوراً للمقرضين الخارجيين دون أن يستفيد منها الشعب، إذ لا يلمس المواطن في تونس الخدمات الرعوية التي يجب أن تقدمها الدولة بعد جمعها للضرائب.

إنّ سبيل الخروج من أزمة المديونيّة التي غرقت بها البلاد، يكون بقطع الصلة مع الدول والمؤسسات المالية الاستعمارية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واعتماد الدولة في موازنتها على مصادرها الذاتية ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وهو ما يؤدّي إلى امتلاك الدولة لقرارها وبالتّالي معالجة أزمة المديونية بشكل جذري معالجة صحيحة وفق أحكام الإسلام، ويكون ذلك بالخطوات العملية التالية:

1. أوّلا: التّوقّف فورا عن دفع الدّيون والمباشرة في تدقيقها، لأنّ أغلب الدّيون الخارجيّة، كانت مشروطة بشروط تخفي نهبا، فالمؤسسات المالية كالبنك الدّولي وما يطلق عليهم بالمانحين عادة ما يشترطون على الدّولة أن تستخدم خبراء أجانب في الدّراسات أو في شراء الموادّ، وعادة ما تكون أجور الأجانب مشطّة وخياليّة بشكل يهدر جزء هامّا من الدّين، دون أن ننسى حجم الفساد حيث يجد جزء من الديون طريقه إلى الخارج على شكل حسابات سرية خاصة لكبار المسؤولين أو بأسماء ذويهم. ولنا في حالة البرازيل في الثّمانينات دليل، الدين البرازيلي وقتها وصل إلى 120 مليار دولار وعند التّدقيق الذي فرضه المسؤولون البرازيليّون، وجدوا أنّ حقيقة الدّين لم تكن سوى 39 مليار دولار فقط، وفي حالة تونس مثلا في الفترة بين 1986 و2006 اقترضت تونس ما قيمته 32.4 مليار دولار، وفي 2006 وصلت المبالغ المسدّدة من المبلغ المقترض 36.2 مليار دولار، ومازال على الدّولة التّونسيّة أقساط أخرى، بما يعني أنّ الدّين كان وسيلة لنهب جهود التّونسيين، وبدل أن نتوقّف وندقّق لنوقف فساد الدّائنين ونهبهم واصلت الدّولة الاقتراض وواصلت التّسديد.

2. ثانيا، أن يكون التّدقيق في حالة تونس بأن تحصر القروض مع الجهات المُقرضة كلّ جهة على حدة وكلّ قرض على حدة فيُحسب أصل الدّين والمبالغ المدفوعة، وفيم دُفعت ولمن دُفعَت؟ ثمّ بعد ذلك إن بقي من أصول الدّين شيء؟ يُنظر فإن كان عندنا مستحقات مالية عند هذه الجهة أو الدولة، ندخل معها في مفاوضات لتحديد ما لنا وما علينا، فيدفعوا لنا أموالنا، وندفع لهم أموالهم.

3. ثالثا: تسديد المديونيّة بالاقتصار على تسديد أصل الدين، دون الفوائد الرّبويّة لأن الفوائد ربا، و الربا حرام في ديننا،{وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}، ويمكن تسديد أصل الدين من فائض أموال كل من شارك في الحكم وتسبب في رهن البلاد، فكل من شارك في الحكم ولوحظ عليه الثراء بسبب موقعه في الحكم يؤخذ ما زاد عن حاجته.

وذلك للأسباب التّالية:

أ- مسؤوليّة الحاكم في الإسلام هي رعاية شؤون الرّعيّة في جميع نواحي الحياة ومنها الاقتصاديّة «فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيّته» أخرجه البخاريّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. كما لا يجوز لمن يتولّى الحكم أن يُمارس أيّ عمل ماليّ تجاريّ وليس له سوى تعويضه أي مخصّصاته الشّهريّة، فإذا أثرى خلال ولايته، يُحاسب على ذلك، والإثراء هو واقع جميع الحكّام خلال فترة المديونيّة. وقد كان عمر رضي الله عنه إذا اشتبه في وال أو عامل صادر منه أمواله الّتي تزيد عن رزقه المقدّر له أو قاسمه عليها، وقد كان يُحصي أموال الولاّة والعمّال قبل أن يولّيهم وبعد توليتهم فإن وجد عندهم مالا زائدا أو حصلت عنده شبهة في ذلك صادر أموالهم أو قاسمهم ويضع ما يأخذه منهم في بيت المال. ولا يُعتبر هذا تعدّيا على ملكيّتهم الخاصّة لأنّهم لم يكسبوها بطريق مشروع، فإنّ الرّجل إذا كان حاكما وأثرى خلال ولايته ثراء لافتا للنّظر فإنّ هذا بيّنة كافية لمصادرة بعض ماله لأنّه يكون قد اكتسبه بطريف غير مشروع أي من غير راتبه، أمّا غير الحكّام من الموظّفين فلا يُصادر شيء من مالهم إلاّ إذا ثبت ببيّنة قضائيّة أنّهم قاموا بالاختلاس أو ما هو في حكمه. ويكون ما يؤخذ من الحكّام والموظّفين على النّحو المبيّن أعلاه ملكا لخزانة الدولة تسدّد المديونيّة منه.

ب- إنّ أخذ القروض وإغراق النّاس في المديونيّة يلحق ضررا بالأمّة، والضّرر يُزال ويتحمّل مسؤوليّة إزالته من تسبّب فيه وهم الحكام، لقوله صلّى الله عليه وسلّم: «لا ضرر ولا ضرار» أخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازنيّ عن أبيه.

4. رابعا، عدم أخذ أيّة قروض جديدة لأنّ طريق القروض الخارجيّة للتّمويل كانت في السّابق طريقا للاستعمار المباشر على البلاد، فعن طريقها وصل الفرنسيون لاستعمار تونس، وهي اليوم طريق أساسي لبسط النّفوذ والتآمر على البلاد ولا تُنتج غنى، فالمؤسسات المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي هي مؤسسات استعمارية للدول الكبرى للتدخل في شئون دول العالم بإغراقها في دوامة الديون وفرض التبعية الاقتصادية عليهم، فقد تراكمت الديون وازداد الفقر وتضاعفت المشاكل حيثما حلت، وبلدنا تونس خير شاهد على ذلك، فحسب توقعات وزارة المالية للسنة الحالية بلغ الدين العمومي 114.1 مليار دينار (38 مليار دولار) مقارنة بـ103.6 مليار دينار (34.5 مليار دولار) سنة 2021، و93 مليار دينار (31 مليار دولار) سنة 2020، و83.3 مليار دينار (27.7 مليار دولار) سنة 2019، والخطير في الأمر أن أكثر من ثلثي هذه الديون مستحقة لجهات خارجية، وقد اتخذ صندوق النقد الدولي هذه الديون أداة لفرض شروطه على تونس: من تقليص كتلة الأجور ورفع الدعم عن المواد الاساسية والطاقة، والتخفيض في قيمة الدينار، والتقشف في الانفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وخصخصة الملكية العامة والتفويت فيها للأجنبي، والتدخل في الجانب التشريعي والثقافي والسياسي وما ترتب عن ذلك من تبعية سياسية مطلقة وتدهور على مستوى المعيشة والقيم المجتمعية.

لذا يجب الخروج من نفق المديونية لا أن يُفرد لها باب في الميزانية في الموارد وفي النفقات !! والحل يكمن في استبدال النظام الرأسمالي بنظام الإسلام والإعتماد على مصادرنا الذاتية وثرواتنا الطبيعية واستثمار الطاقات البشرية الموجودة في تونس من خلال مشاريع انتاجية زراعية وصناعية تأخذ بيد البلاد نحو التصنيع الحربي والثقيل والذي من شأنه تغيير وجه البلاد. وذلك بالاهتداء بأحكام الإسلام ونظامه الاقتصادي الفريد.

زراعية وصناعية تأخذ بيد البلاد نحو التصنيع الحربي والثقيل والذي من شأنه تغيير وجه البلاد. وذلك بالاهتداء بأحكام الإسلام ونظامه الاقتصادي الفريد.

II. استئصال الفساد المالي من الدولة:

نقصد بالفساد المالي ما أصبح مألوفاً في هذه الأيام وفي كل دول العالم تقريباً وعلى مستويات متعددة ابتداءً من سرقة الأموال العامة على أيدي الحكام وكبار المسؤولين في الدولة وبذخهم وعيشهم في قصورهم الفارهة ببطر وترف، ومروراً بالرشاوي وانتفاعِ أفراد معينين من عطاءات الدولة دون سواهم، وانتهاءً بتعيين أشخاص معينين في مراكز وظيفية لا يستحقونها، أو لا حاجة لوجودها ما يتسبب في تفشي البيروقراطية في أجهزة الدولة.

ويُعدّ شعار محاربة الفساد من أهم الأوراق التي رفعها حكام ما بعد الثورة، إلا أنه وبعد إحدى عشر سنة على الثورة، اكتشف الناس أن الفساد ازداد تفشّيا وتعمّقا عبر تشابك مصالح لوبيات المال والإعلام ورجال الحكم وبعض الاحزاب والسياسيين. والسبب الرئيسي في فشل القضاء على الفساد: هو الخطأ في تشخيص موطن الداء وسبب البلاء، فالمشكلة تكمن في النفوذ الأجنبي ومنظومته الحضارية التي يتحكم من خلالها في البلاد، فيصنع العملاء والفاسدين ويرعاهم ويسخر لهم الإعلام الفاسد ويحميهم بقوانين ومراسيم ويفرضهم على الناس بقوة الجند وبضغط مؤسساته المالية، منظومة متكاملة من الفساد والإفساد والنهب، يتحكم الغرب والسفراء الأجانب بخيوطها وأدواتها، وكلما نجح الناس في الإطاحة بأحدهم، استبدله الغرب بغيره، ومن الخطأ الإنشغال بقطع ذنب الأفعى وترك رأسها ينفث سمه في جسد الأمة.

إن فشل الدول الرأسمالية المتقدمة والعادية في مكافحة الفساد راجع إلى عدم الامتثال لشرع الله سبحانه، فالشرائع الوضعية مهما تطورت وانضبطت قوانينها فإنها تبقى من وضع البشر ناقصة وعاجزة عن الإحاطة بما يصلح للإنسان، كما أن الأفراد يستطيعون الاحتيال عليها والنفاذ من ثغراتها، ولا يوجد لديهم الوازع الديني للالتزام بها، فتتغلب مصالحهم الفردية على مصالح العامة ويتفشى الفساد.

أما في المجتمع الإسلامي والشرع الإسلامي فإن هناك ثلاثة عوامل تحفظ المجتمع من الفساد: أولها تقوى الله في قلب الفرد المسلم، وثانيها عدالة التشريع الإلهي التي تلمسها الرعية كلها مسلمين وغير مسلمين، وثالثها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاسبة التي تمارسها الأمة على كل انحراف سواء صدر من الحكام أو المحكومين.

وبذلك يظل المجتمع الإسلامي في ظل الدولة الإسلامية نظيفاً من جميع أنواع الفساد.

البطالة وكيف عالجها الإســـــــــلام

في تونس صور مأساوية تتكرّر حتّى صارت مألوفة: شباب على قوارب الموت يقامرون بحياتهم هربا من وطن سُلبوا فيه كلّ أمل. وتتعمّق المأساة بصور جثث الشباب والأطفال يلقيها البحر. أو صور فرحة الناجين من وطنهم حين الوصول الى ايطاليا.

أرقام رغم تسارع وتيرتها في الزمن تكاد تفقد الدلالة:

81 بالمائة من الشباب المستجوبين لديهم استعداد لتمويل الهجرة غير النظامية حسب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية.

15210 مهاجرا غير شرعي وصلوا الى الاراضي الإيطالية منذ بداية سنة 2021 إلى نوفمبر2021

24116 مهاجرا غير شرعي منعوا من الهجرة غير النظامية

كشف المسح الوطني للهجرة الدولية بتونس أن 39 ألف مهندسا و3300 طبيبا غادروا تونس بين 2011 و2020، لماذا؟ لأنّهم لم يجدوا عملا أو لم يجدوا عملا يليق بطبيعة تكوينهم

تعدّ البطالة أحد أهم أسباب هجرة الأدمغة حيث يعاني 4740 مهندسا و1500 طبيبا و5000 من حاملي شهادات الدكتوراه من البطالة.

صور وأرقام تجعل من قضية البطالة معضلة اقتصادية لا يفوتنا في هذا المؤتمر الاقتصادي المبارك أن نطرحها لنبين حقيقة هذه المعضلة ونطرح حلّ الاسلام لها .

والسؤال أمام تهميش الدولة لهذه القضية:

هل للدولة مسؤوليّة في علاج البطالة أم أنها قضيّة فردية يتعامل معها الأفراد كل حسب وضعيّته، ومن عجز عن إيجاد عمل في بلاده فلا ينتظر من دولته إلّا ملاحقته على درب الموت خدمة لأمن الدول الاوروبية.

وقبل الخوض في هذه الإشكاليات المتعلقة بالبطالة نشير إلى الإطار العامّ الذي تتنزّل فيه الحلول التي سنطرحها:

إنّنا لا نطرح حلا لهذه القضية ضمن الدولة الوطنية المسربلة بأشواك سايكس بيكو التي صنعها الاستعمار ضمن خطته لهدم أمة الاسلام ومنع عودتها إلى مكانتها الطبيعية في القيادة والريادة. بل نطرح حلنا لتُطبّقه دولة عالمية يمكن أن تنطلق من تونس ومحيطها الطبيعي وحدة جاهزة بينها وبين ليبيا والجزائر.

والحلّ الذي نطرحه ليس ترقيعا لنظام رأسمالي وضعي مهترئ وصل الى قمّة الظلم وهوة الانحدار الإنساني، بل نقدّم حلولا من نظام إلـهي عادل نظام الاسلام العظيم.

إنّ هذه البلاد قد حباها الله بثروات طبيعية في باطن الارض وفوق سطحها وفي سمائها لتكون من أغنى بلاد الأرض لو طبق فيها شرع الله من طرف خلافة راشدة. تعمرها شعوب شابّة، نشيطة وذكية لا يفصلها عن توحيد الامة الاسلامية من جديد وقيادة العالم الا مباركة من الله وفتح قريب «قد جعل الله لكل شيء قدرا» وحينها لن نتكلم على أزمة بطالة في الدولة الاسلامية بل سيجذب الاقتصاد الاسلامي العمالة من كل العالم.

بعد تحديد الإطار العامّ الذي نطرح ضمنه الحلّ الإسلامي نمرّ إلى العنصر الأوّل في بحث قضية البطالة:

أولا: أزمة البطالة وعلاقة النظام الرأسمالي بها:

نتحدّث عن البطالة كظاهرة حين عدم وجود عدد كاف من الوظائف في البلاد، للقوى العاملة التي تمتلك القدرة على العمل والرغبة فيه. وهذه الظّاهرة لم يعرفها العالم سوى في القرن التاسع عشر الوقت الحقيقي لظهور البطالة بمفهومها الاقتصادي الحديث.

ومن أسباب هذه الظاهرة:

تعمّد النظام الرأسمالي خلق يد عاملة رخيصة لتقليص عبء رأس المال عبر إيجاد مخزون من العاطلين، وتمثل ظاهرة التّزوح من الأرياف نتيجة الدعاية للعيش في المدن وتهميش الحياة في القرى أهم مزوّد لهذا المخزون.

تكديس الأموال بأيدي نسبة قليلة من الرأسماليين وحرمان العمّال من الثراء والاستثمار في الثروة. فثروة واحد في المئة من أغنى اثرياء العالم تفوق بقية ثروات العالم مجتمعة (منضمة «اوكسفام» البريطانية) حيث تكون الأجور ليس بحسب سوق المنافع بل بالحد الأدنى للعيش.

تشجيع شركات الأموال والحدّ من شركات المضاربة حتى يكون العامل أجيرا ولا يكون شريكا ببدنه.

القروض الربويّة التي تمنع العامل من الاقتراض، وتمنعه بالتّالي من إنشاء عمل جديد

وتمنعه بالتّالي من إنشاء عمل جديد

نقص الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي والتّركيز على الاستثمارات في البورصة والمضاربات المالية.

تحييد الدّولة من الاستثمار بخلق مواطن الشغل والتقليص من القطاع العمومي لفائدة القطاع الخاص.

هذه أهمّ أسباب البطالة في العالم الرأسمالي عموما، ينضاف إليها في البلاد المستعمرة اقتصاديا أسباب أخرى خاصة بها :

الحكام وإدارة الاقتصاد، لا يرون بلادنا مستقلّة إنّما يرونها مرتبطة بالدّول الغربيّة المستعمرة، فالتخطيط الذين يزعمونه لا علاقة له بواقع البلاد، إنّما هو تطبيق ما يُفرَض عليهم من خطط الاستعمار الذي لم يخرج من البلاد إلا بعد أن ضمن ربطها به بواسطة عملاء له وضعهم في كراسيّ الحكم. يستخدمهم في مواصلة هيمنته الاقتصاديّة عبر ما تفرضه سفاراته (كسفارات فرنسا وبريطانيا وأمريكا)، أو ما تشترطه الشركات العالمية، أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تخلّي الدولة عن واجب رعاية شعبها بسبب تبعيّتها للدّول الرأسماليّة، ففقدت ما تبقّى من مقومات السيادة في محاولة بائسة لإرضاء الاستعمار.

الصّراع على السّلطة أصبح أداة استعمارية لاستنزاف مقوّمات الاقتصاد المحلي وجعل البلد يسير نحو الافلاس.

ثانيا كيفية تعامل الإسلام مع هذه القضية:

الإسلام دين الفطرة فطرة الفرد وفطرة الجماعة، فقد أودع الله في الفرد السّعي إلى البقاء ومن أهمّ مظاهره: الملكيّة، وجعل العمل أهمّ سبب للملكيّة، وجعل السّعي لكسب الرزق فرضا على الرجل القادر على العمل المحتاج للنفقة على نفسه، وعلى من تجب عليه إعالته. قال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)

وروى البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((ما أكلَ أحدٌ طعامًا قطُّ ، خيرًا من أنْ يأكلَ من عمَلِ يدِهِ وإنَّ نبيَّ اللهِ داودَ كان يأكلُ من عمَلِ يدِهِ))

وفطر الله الجماعة على التعايش وتعمير الأرض التي تستوطن، وإيجاد أسباب العيش للجميع وإنشاء سلطة للإشراف على الجماعة، وقد جاءت أحكام الإسلام للجماعة موافقة لفطرتها، فالعلاقات داخل الجماعة المسلمة تقوم على التعاون والتآزر من أجل خيرها: (وتعاونوا على البرّ والتّقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم : (أيّما أهلُ عَرْصَةٍ أَمْسَوْا وفِيهِم جَائِعٌ فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله).

وشرع الإجارة ليعمل الأجير في ملك المستأجر قال تعالى: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ).

وأوصى بالأجير خيرا في الحديث القدسي عن النبي(ص) قال الله تعالى: ((ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة حتى قال ورجل استأجر أجيرا ولم يعطه أجره)).

وشرع الإسلام شركة المال والبدن وحرّم شركة الأموال فأوجد للبدن إمكانيّة العمل في مال غيره شركة لا إجارة. ومنع كنز المال فجعله واجب الاستثمار لما يخلق ذلك من فرص الإنتاج والتّشغيل.

وحرّم الربا تحريما مغلظا بينما حثّ على الإقراض قال الرسول(ص): ((ما من مسلم يقرض مسلما مرتين الا كان كصدقة مرة)).

وجعل في أموال الزّكاة حقّا للغارمين وهم أصحاب الدّيْن الذين عجزوا عن خلاص ديونهم.

وأوجب الاسلام على الدولة رعاية كل رعاياها قال(ص) : ((والإمام راع وهو مسؤول عن رعيّته)). وبذلك تكون الدّولة مسؤولة على إيجاد الشّغل لكل من يطلبه وإلّا فهي مسؤولة على توفير الحاجات الأساسية له في حالة البطالة المفروضة عليه.

وهنا يطرح السؤال: هل الدولة قادرة على استيعاب كل اليد العاملة؟

والإجابة قطعا ونبين ذلك في النقاط التالية:

الجزء الكبير من اليد العاملة سيشغل نفسه اما فرديا او شراكة

تمكين من أحيى أرضا مواتا من ملكها فيشتغل فيها ويشغّل غيره قال(ص) : ((من أحيى أرضا مواتا فهي له))،

ونشير هنا إلى أنّ رُبُع الأراضي الصالحة للزراعة فقط مستغلة في تونس.

تستأجر الدولة من اليد العاملة ما تدير به شؤون البلاد العامة في التعليم، والصحة والنقل والأمن والجيش والتّجهيز وغيرها مع العلم أن الدولة الإسلامية مطالبة بان تكون الرائدة في عموم هذه المجالات قال تعالى: (وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) وقال: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...) فهي مطالبة بالإحسان في كل هذه المجالات وتشغيل الكوادر عالية الجودة من أصحاب الشهائد العليا ويلزمها عمال كثيرون في كلّ هذه المجالات لبلوغ المنوط بعهدتها.

أمّا الجيش فإنها مطالبة بالدفاع عن بيضة الإسلام والمسلمين وكذلك حملة دعوة الى العالم. وهذا يستوجب العدد ويستوجب صنع السلاح الكافي لذلك، قال تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) وسيكون جيشا نظاميا تنفق عليه الدولة من ملكيتها ومن أموال الزكاة ومن أموال الملكيّة العامّة وإذا اقتضى الأمر تفرض الضريبة على القادرين للإيفاء بهذا الواجب

تدير الدولة وحدها الملكيّة العامّة ولا تعطى إدارتها للخواصّ أو الأجانب، ممّا يتيح للدولة مجالا واسعا من إدارة الاموال وتوظيفها وبالتالي خلق مواطن شغل. فكلّ الاموال المنهوبة اليوم من الشركات الاستعمارية ستعود بالنّظر للخليفة لينفقها ويستثمرها في مصالح المسلمين العامّة ليخلق حركة اقتصادية ومشاريع عملاقة ومواطن للشغل في كل المستويات.

الدولة تعطي رعاياها من أموالها من الخراج والجزية ما يمكنهم من الاستثمار في الفلاحة او الصناعة او التجارة وغيرها.

تمنع الدولة المكوس وتيسر إقامة المشاريع وتعفي الناس من التعقيدات الادارية والكلفة الجبائية.

تقيم الدولة الاسلامية اقتصادها على أساس الصناعة الثقيلة وتجعلها تابعة للصناعة الحربية فتنشئ المصانع الكبرى التي توظف يدا عاملة عريضة ومتنوعة.

وكذلك تكون الفلاحة على أعلى درجات التصنيع مما يمكن الفلاحين من كل الامكانيات للبقاء في بيئتهم الفلاحية دون نزوح ولا ما ينجر عنها من مشاكل تشغيل.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس:71345950
press@attahrir.info

STAG